الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد
-الطارف-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
و قسم الحقوق

مذكرة بعنوان :

دور شركـــــات التـــــأمين فـــــي تغطيـــــة مخـــــاطر الاستثمـــــار

مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي في تخصص قانون أعمال

من إعداد الطالبتان:
عمارة عبير
مريني سلمى

تحت إشراف الدكتورة
بويحياوي أمال

لجنة المناقشة

بن صالحية صابر	أستاذ محاضر قسم –ب	الشاذلي بن جديد الطارف	رئيسا
رحال سهام	استاذة مساعدة قسم –أ	الشاذلي بن جديد الطارف	ممتحنا
أمال بويحياوي	أستاذ مساعدة قسم –أ	الشاذلي بن جديد الطارف	مشرفة ومقررة

السنة الجامعية :
2020/ 2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

Minister de L'enseignement Supérieur

Et de La Recherche Scientifique

Université el tarf

Faculté de Droit et des Sciences Politiques

Département de Droit

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحته.

تصريح شرفي
خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

أنا الممضي أدناه،

السيد (ة): عمارة عبير .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 11994123300089001

الصادرة بتاريخ: ....16-12 -2015.....

عن دائرة: .....الطارف .....

المسجل بكلية: جامعة بن جديد – الطارف.....قسم: الحقوق والعلوم السياسية.....

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر عنوانها:

.....دور شركات التأمين في تغطية مخاطر الاستثمار .....

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المنهجية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .2020/10/23.....

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

Minister de L'enseignement Supérieur

Et de La Recherche Scientifique

Université el tarf

Faculté de Droit et des Sciences Politiques

Département de Droit

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحته.

تصريح شرفي
خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

أنا الممضي أدناه،

السيد (ة): مريني سلمى .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119981230001680002

الصادرة بتاريخ: ....2016/12/13 .....

عن دائرة: .....الطارف .....

المسجل بكلية: جامعة بن جديد – الطارف.....قسم: الحقوق والعلوم السياسية.....

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر عنوانها:

.....دور شركات التأمين في تغطية مخاطر الاستثمار .....

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المنهجية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .2020/10/23.....

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد
-الطارف-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
و قسم الحقوق

مذكرة بعنوان :

دور شركـــــات التـــــأمين فـــــي تغطيـــــة مخـــــاطر الاستثمـــــار

مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي في تخصص قانون أعمال

من إعداد الطالبتان:
عمارة عبير
مريني سلمى

تحت إشراف الدكتورة
بويحياوي أمال

لجنة المناقشة

بن صالحية صابر	أستاذ محاضر قسم –ب	الشاذلي بن جديد الطارف	رئيسا
رحال سهام	استاذة مساعدة قسم –أ	الشاذلي بن جديد الطارف	ممتحنا
أمال بويحياوي	أستاذ مساعدة قسم –أ	الشاذلي بن جديد الطارف	مشرفة ومقررة

السنة الجامعية :
2020/ 2019

شکر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العقل وأرشدنا إلى طريق العلم وهدانا دوما إلى مافيه الصلاح والثبات وجعل من الصعب هين وأمدنا بتوفيق منه لإتمام هذا العمل له وحده جل جلاله حمدا يليق بجلال وجهه وفضله علينا وعلى الناس أجمعين

أتقدم بخالص الشكر والتقدير و للأستاذة الفاضلة يوبجياوي أمال على تفضلها بالإشراف على هذه الدراسة، والتي لم تبخل علي بتوجيهاتها ونصائحها

كما أتوجه بشكري الجزيل إلى الأستاذ الفاضل بن نولي زرزور الذي لولاه لما وأكملت هذا العمل فلك جزيل الشكر.

وباقة امتنان وعرفان لكل من ساعدني في إعداد هذه الدراسة ولو بكلمة

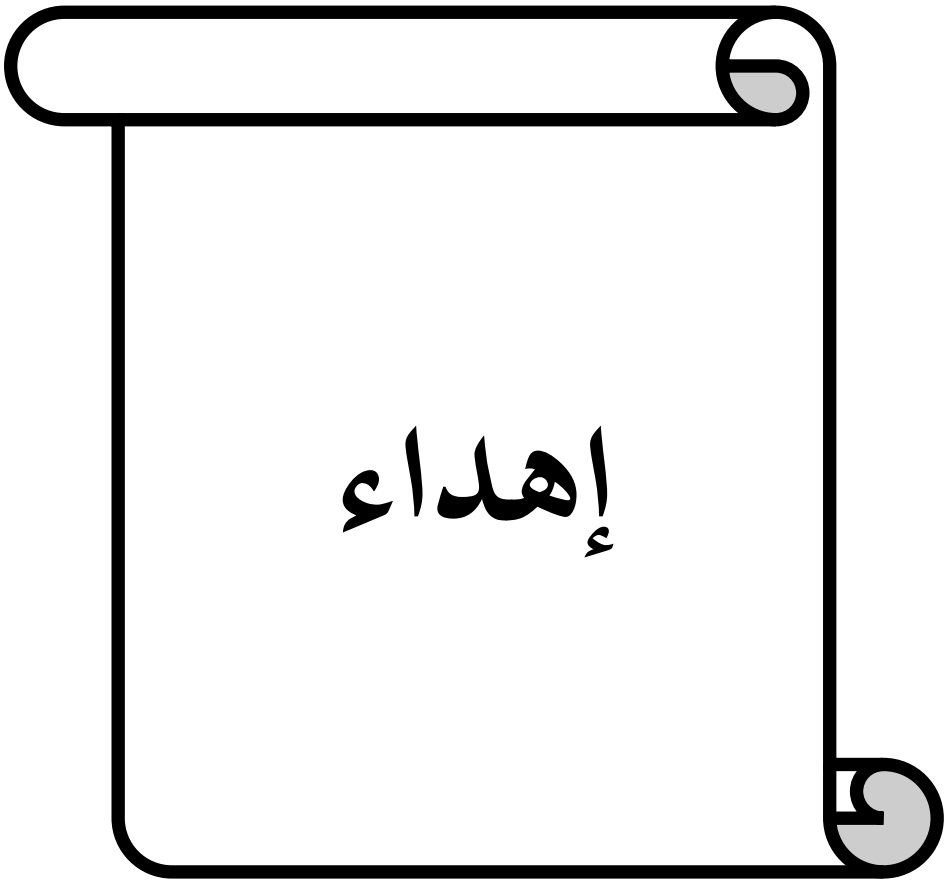
إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وإمتنان قبل كل أحد إلى الواحد الأحد، اللهم لك الحمد والشكر وإليك يرجع الأمر كله وأفضل الصلاة والسلام على حبيبنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

وإلى من قال الله فيهم "وأوصينا الإنسان بوالديه".

لقمان الآية 14.

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرها ورزقهما موفور الصحة والعافية وأدخلها فسيح جنانه، وإلى الشموع التي تضيئ حياتي إخوتي الأعزاء، وإلى زوجة أخي العزيزة وأبنائها آلاء وأنس وإلى أحلى رفيقتي دربي وأجمل الأصدقاء داخل الجامعة وخارجها

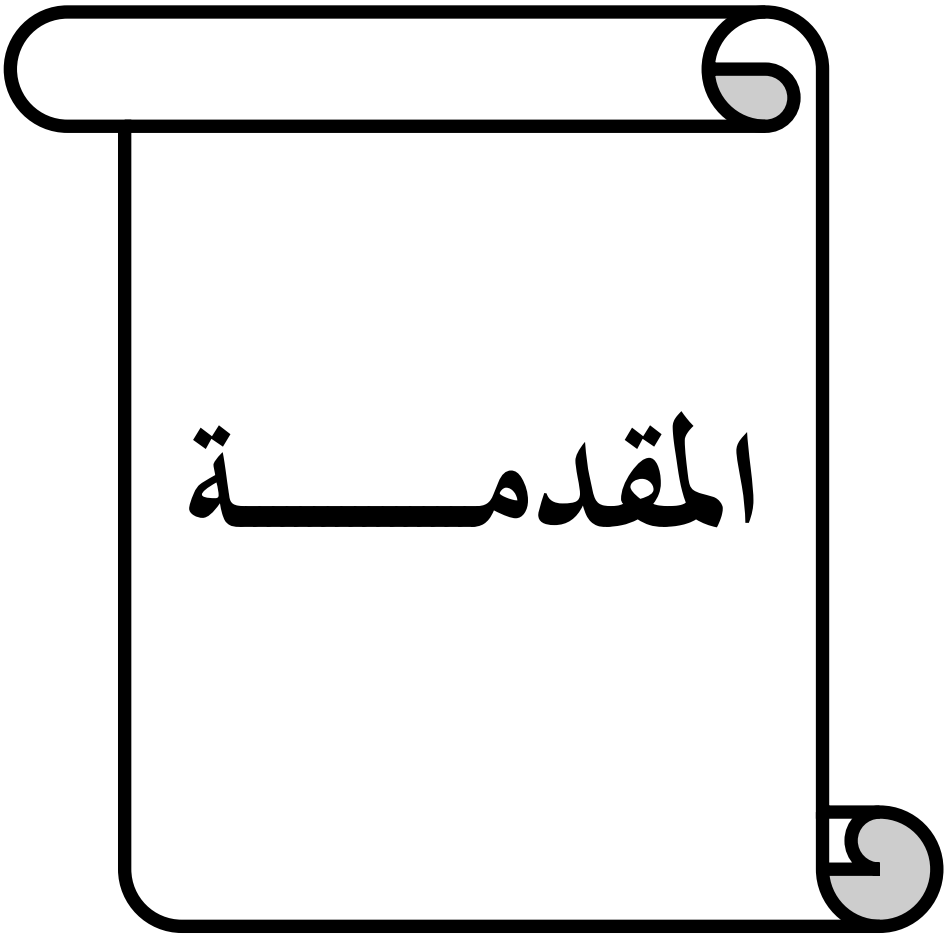
المقدمـــــة

مقدمة :

نشأ التأمين على فكرة التعاون والتضامن،وتطوير حياة البشر إلى أن وصل إلى الشكل الذي هو عليه حاليا، وزيادة على إعتباره وسيلة للحماية من الخطر، فهو يؤثر إيجابياأو سلبيا في العديد من المتغيرات الإقتصادية، والأهم من ذلك كله أنه يعمل على تعبئة المدخرات وتمويل الإقتصاد ، وتختلف أهمية التأمين الإقتصاديةبإختلاف أنواعه و عناصره،فالتأمين في المشاريع الإقتصادية له أهمية بالنسبة للمصلحة الفردية والعامة لإعطاء الطمأنينة للإستثمار الوطني والحفاظ على النمو الإقتصادي،أما التأمين على الحياة فهو ينعكس بصفة إيجابية على الجانب الإجتماعي ومدى تحقيق الإستقرار والترابط العائلي، حيث يتمثل نشاط التأمين في قيام الشركات المتخصصة بإصدار وثائق التأمين لفائدة المؤمنلهم، تتضمن قيمة القسط والإشتراك الذي عليهم دفعه مقابل التغطية المتمثلة في إلتزامها بدفع التعويضات في حال تحقق الخطر المؤمن عليه خلال فترة معينة.

تلعب شركات التأمين دورا بارزا في أسواق الخدمات المالية، منطلقة من طبيعة الأهداف الإقتصادية والمالية لكافة الأطراف المعنية بوجودها(الدولة، حملة الأسهم وأصحاب رأس المال، المنتفعين والمتعاملين،الإدارات الفنية) من جهة ثانية فإن مضمون هذا الدور بأبعاده التنموية يشير إلى دور هذه الشركات في تنفيذ السياسات المالية والإستثمارية من خلال نشاط الإكتتاب والتسعير والتعويضات وإعادة التأمين، وفعاليات أخرى تتمحور على مسار النشاط الإقتصادي والتنموي في إقتصاديات الدول وخاصة تلك التي يتسم إقتصادها بالتطور والنضج المناسبين لدور فعال للأنشطة التأمينية.

كما أصبحت مختلف المنظمات تواجه عدة مخاطر عند ممارسة أعمالها مما يؤدي إلى تعرض هذه الأعمال إلى العديد من الأزمات، مما ألزم هذه المنظمات التي ترغب بالبقاء في مزاولة نشاطها أن تبحث عن وسائل تمكنها من البقاء،وأن إعتماد المدخل الإستراتيجي لإدارة المخاطر يمثل أحد الوسائل التي تعمل على تقليل تعرضها لمثل هذه الأخطار .

وبالتالي نجد أن إدارة المخاطر هي جزء أساسي وفعال في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة ولأي مشروع إقتصادي لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتهـــــا والتعرف عليها وتقدير

حجمهـــــــــا و معالجتها، ومن ثم تعتبر شركة التأمين وسيلة من وسائل إدارة المخاطر بالنسبة للمؤسسات والأنشطة الأخرى، إلا أن هذا لا يعني أن شركات التأمين غير معرضة للأخطـــــار، فهي نفسها معرضة للمخاطر، وتحتاج إلى إستراتيجية فعالة لإدارة هذه المخاطر.

ولهذا تعد عملية إدارة المخاطر الإستثمارية أحد المجالات المتخصصة التي تربط بين الإستثمار والمخاطر المرتبطة به بهدف السيطرة عليها وتخفيض آثارها الغير مرغوبة على شركات التأمين.

إشكالية البحث

إنطلاقا من إهتمام الدول بالإستثمار من خلال التأمين من خلال تبني شركات التأمين لإستراتيجية تهدف إلى ترقية ودعم هذا النوع من المشاريع الإقتصادية، وذلك لتحقيق التنمية والتطور الإقتصادي.

من هنا يمكننا التساؤل حول السياسة التي تبنتها شركات التأمين لدعم الإستثمار وتغطية المخاطر التي تواجهه.

ولتحليل وإثراء هذا الموضوع تم طرح الإشكالية التالية:"فيما يتمثل دور شركات التأمين في تغطية مخاطر الإستثمار ؟، وما مدى مساهمتها في ترقية وتطوير المؤسسات والمشاريع الإقتصادية ؟".

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بشركات التأمين، وما هي الوظائف التي تقوم بها؟؛
- ماهي العوامل المؤثرة على نشاط شركات التأمين في دعم الإستثماروتطويره؟؛
- ماهيالإستراتيجية المتبعة لمواجهة مخاطر الإستثمار ؟.

فرضيات البحث

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي يتم طرح الفرضيات التالية:

1-تعد شركات التأمين النواة الأساسية لتطور الإقتصاد في أي بلد؛

2-تعتمد شركات التأمين على عدة مصادر في تمويلها؛

3-تعتبر إدارة المخاطر من أهم الإستراتيجيات المعتمدة في شركات التأمين لمواجهة مخاطر الإستثمار ؛

4-تعرقل نشاط شركات التأمين بسبب المعوقات التي تواجهها.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من النتائج التالية:

1-الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية؛

2-توضيح وظائف شركات التأمين ومختلف العوامل المؤثرة عليها؛

3-معرفة أهداف شركات التأمين وأهميتها في تحقيق التطور الإقتصاد ي؛

4-الوقوف عند أهم المعوقات التي تعرض طريق تطور الإستثمار والمخاطر التي يواجهها؛

5-تبيان سياسة شركات التأمين التي إعتمدتها لدعم الإستثمار.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

1-كونه يخص مجالا إقتصاديا ساد الإعتقاد به وهو شركات التأمين وتطور الدور الذي تلعبه في الإرتقاء بإقتصاديات الدول وما تحققه من أهداف سواء كانت

2-إقتصادية أو إجتماعية؛

3-كونها تسلط الضوء على كيفية الطرق والأساليب المتبعة لتطوير الإستثمار والتصدي للأخطار التي تواجهه.

أسباب اختيار الموضوع

لقد وقع إختيار الموضوع لمجموعة من الدوافع التي يمكن إجمالها فيما يلي:

1-أهمية شركات التأمين كعنصر أساسي وفعال في تطوير الإقتصاد؛

2-معرفة كيفية تعامل شركات التأمين مع المخاطر التي تواجه الإستثمار.

منهج البحث

تم الإعتماد في هذا المبحث على بعض المناهج المعروفة حسب النتائج المراد بلوغها وهي المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتوافقها مع طبيعة الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال جمع المعلومات حول كل ما يتعلق بنشاط شركات التأمين وإدارة المخاطر الإستثمارية في هذه الأخيرة

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

لشركات التأمين

تطورت شركات التأمين عبر الزمن حسب متطلبات الأفراد و المؤسسات الطالبة للتأمين من أجل تفادي أو تقليل الخسائر التي قد تتحملها نتيجة تحقق المخاطر المؤمن عليها، ونظرا إلى الدور الفعال والإستراتيجي الذي تحتمه في المجتمعات الحالية نتيجة الأموال التي تديرها والدور الذي تلعبه وحماية الإقتصاد الوطني،بالإضافة إلى دورها على المستوى الاجتماعي وحتى السياسي، حيث تعد هذه الشركات من أهم القطاعات الاقتصادية. وعلى هذا الأساس إرتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين : المبحث الأول مدخل لشركات التأمين ،و المبحث الثاني مصادر أموال شركات التأمين وأثارها على الإقتصاد.

المبحث الأول :مدخل لشركات التأمين .

يلجأ الناس إلى شركات التأمين للإستفادة من المبلغ الذي تقدمه لهم هذه الشركات كتعويض عن بعض الأخطار التي يتعرضون لها كإحتراق منازلهم، أو تعرضهم للسرقة أو في حالات المرض،والعجز،وغيرهما، كما أنها تعمل على توفير الأمنوالطمأنينة للأفراد، وعليه سنتناول في هذا المبحث تعريف شركات التأمين وخصائصها في مطلب أول، وفي مطلب ثان نستعرض فيه أنواع شركات التأمين بيان شروطها ووظائفها.

المطلب الأول: تعريف شركات التأمين وخصائصها

ظهرت شركات التأمين لتحقيق الهدف المرجو من التأمين للناس بالإضافة إلى الدور المهم في الإقتصاد الوطني من خلال إستثمار رؤوس الأموال الفائضة عن التعويضات اللازمة. و في هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف شركات التأمين في فرع أول،وإلى خصائصها في فرع ثان.

الفرع الأول : تعريف شركات التأمين

تعد شركات التأمين من المؤسسات المالية المتخصصة التي تعمل في إدارة الأموال حفظا وإقتراضا، بيعا وشراءا، ويطلق عليها (الوسطاء الماليين) وتشمل البنوك وشركات التأمين، وتتخذ من المال مجالا أساسيا للتعامل فتقوم بتجميع الأموال من حملة الوثائق وتكون منها الإحتياطات والمخططات الفنية الكافية لمواجهة الإلتزامات مع السعي للمحافظة على هذه الأموال والعمل على تنميتها.[1]

وشركة التأمين هي الطرف الأول في عقد التأمين والذي يتعهد بدفع مبلغ أو قيمة التعويض عن الخسائر المادية المحققة، مقابل حصوله على قسط التامين الوحيد أو مجموعة الأقساط والتي تدفع في شكل منتظم والتي تقل في مجموعها نسبيا عن مبلغ التأمين المقرر.[2]

---

[1]ميادة رشيد كامل،الإستثمار **في شركات التأمين وأثره على التنمية الإقتصادية في العراق**، مجلة الإقتصادالخليجي، الكلية التقنية الإدارية ، قسم تقنيات المحاسبة، الجامعة التقنية الجنوبية(البصرة)،العدد29، أيلول 2016،ص94.

[2]معوش محمد الأمين، **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية**، مذكرة ماجستير تخصص إقتصاديات التأمين، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف2013،01-2014،ص03.

وتعرف على أنها منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم هذه الشركة أو المنشأة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم وإستثمارهافي أوجه إستثمارية مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عن تحقق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب [1]

كما عرف المشرع الجزائري شركات التأمين و/أو إعادةالتأمين هي شركات تمارس إكتتاباوتنفيذ عقود التأمينو/ أو إعادةالتأمين كما هي محددة في التشريع المعمول به.[2]

يقصد من لفظ الشركة في مفهوم هذا الأمر مؤسسات و تعاضديات التأمين و/ أو إعادة التأمين.

الفرع الثاني: خصائص شركات التامين

إن طبيعة العملية التأمينية بإعتبارهاخدمة مستقبلية تختلف عن غيرها من أنواع النشاطـــــات الأخرى، وهذا الإختلاف ناتج عن وجود بعض السمات التي تميز المنشآت التي تقوم بأداء هذه الخدمة عن غيرها من المنشآت الأخرى .

ومن أهمالخصائص التي تميز منشآت التأمين ما يلي:

أولا:التمتع بالثقة المالية والشخصية

إن طبيعة النشاط الذي يمارسه المؤمن يجعله يحتاج إلى هذه الثقة بشكلها المالي والشخصي فالمستأمن عند تعاقده مع المؤمن يقوم بدفع أقساط لمدة قد تطول إلى سنوات عديدة وقد تسدد مرة واحدة، ويقوم المؤمن بالتعهد مقابل هذه الأقساط بسداد مبلغ التأمين أو مبلغ تعويض في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده، وفي هذه الحالة لايوجد ضامن لأموال المستأمن لدى المؤمن إلا الثقة المالية في منشأة التأمين بحيث لايطالب بأي ضمان آخر، لهذا تتدخل حكومات الدول المختلفة لتوفير هذه الثقة المالية وذلك بالنص على حد أدنى من رأس المال،و الإحتياطات للموافقة على إنشاء شركة

[1] حدباوي أسماء،**الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات**، مذكرة ماجستير. تخصص علوم إقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،2011-2012،ص27.

[2] المادة203 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23شعبان من عام 1415 الموافق ل25يناير سنة 1995، المتعلق بالتأمينات.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13-1995،ص27.

التأمين وهذا الحد الأدنى يختلف بحسب نوع التأمين الممارس وحجم السوق الإقتصادي ويرتبط بالثقة المالية والثقة الشخصية، وذلك ناتج عن إمتداد مدة الكثير من الوثائق لفترات زمنية طويلة، مما يستلزم ضرورة بقاء المؤمن ممارسا لنشاطه خلال هذه المدة، وهذا لايتوفر للشخص الطبيعي دائما، وإنما يتوفر عادة للشخص الإعتبار يويعتبر هذا السبب من أهم الأسباب التي أدت إلى الفشل السريع للمشروعات الفردية والتي قامت بدور المؤمن في بداية العمليات التأمينية، فرغم أنه قد يتوافر لدى الشخص الطبيعي الثقة المالية إلا أن الجانب الآخر وهو الثقة الشخصية لا تتوافر لديه نتيجة لعمر الإنسان المحدود ولهذا كان التحول في الدور الذي يقوم به الشخص الطبيعي من القيام بوظيفة المؤمن إلى القيام بالوساطة بين المؤمن وبين جمهور المستأمنين، وذلك في صورة وكيل منتج أو سمسار.[1]

ثانيا: تأدية خدمة مستقبلية

تعتبر هذه الخاصية من أهم خصائص منشآت التأمين، ذلك أنها تؤثر تأثيرا كبيرا على مختلف جوانب منشأة التأمين، سواء من حين ناحية تسويق هذه الخدمة أو من ناحية تسعيرها أو من الناحية الإدارية، أيضا عند قياس كفاءة الأداء الخاص بمنشأة التأمين، نتيجة لأن المنتج النهائي لهذه المنشاة غير ملموس، وهذا يحتاج بالتالي إلى وسائل دعائية وإعلان وترويج تتفق مع طبيعة هذهالخدمة، هذا بالإضافة إلى ضرورة توافر نمط معين من بائعي هذه الخدمة من ذوي الخبرات الخاصة، كما أن تسعير هذه الخدمة لا يخضع لقواعد تسعير السلع العادية وقوانين العرض والطلب، وإنما هذا التسعير يعتمد على مؤشرات تعكس الظروف الخاصة بالمجتمع الذي يتعامل مع هذه المنشأة في الماضي وفي الحاضر،وإستقراءالمستقبل حيث يتم ذلك بإستغلال الإحصاءات الخاصة بوحدات الخطر في الماضي وذلك للإعتمادعليها بعد تعديلها بما يتلائم مع الظروف الجديدة والظروف المستقبلية.[2]

---

[1] بنايمصطفى،**واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحاتالإقتصادية والمتغيرات الدولية**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2013،03-2014،ص81.

[2] بنايمصطفى، المرجع نفسه، ص82.

ثالثا: منشآت التأمين من أهم الأوعية الإدخارية في المجتمعات المختلفة

ينتج هذا من منشآت التأمين كنتيجة لتعاملها مع خدمة مستقبلية فإن ذلك يؤدي إلى أن تكون لديها أقساط متراكمة سنة بعد أخرى، وهذا سيتتبع بالضرورة قيام منشآت التأمين بإستثمار الإحتياطات الفنية المكونة من حصيلة هذه الأقساط في أوجه الإستثمار المختلفة تحقيقا لمبادئ الإستثمار والتي من أهمها الحفاظ على هذه الإحتياطات،بالإضافة إلى عائد كافي منها مع مراعاة الحفاظ على القوة الشرائية للنقود الخاصة بهذه الإستثمارات، كل ذلك مع عدم إهمال وجود جزء منها يتمتع بسيولة نقدية لمجابهة المطالبات وقت إستحقاقها .

وبهذا تعتبر منشآت التأمين من أهم الأوعية الإدخارية والتي يعتمد عليها في جميع دول العالم للتغلب على الأزمات الإقتصادية وتنشيط الإستثمارات في المجالات التي تحتاجها كل دولة وبشكل لايتعارض مع حماية حقوق حملة الوثائق.[1]

رابعا:تعتمد منشآت التأمين على خبرات متميزة

تتميز العملية التأمينية بداية من مرحلة الإعلان عن طبيعتها وتسويقها وحتى الوصول إلى مرحلة تسوية الخسائر وأداء المطالبات،بإعتمادهاعلى خبرات فنية متخصصة ومتميزة عن غيرها من الخبرات الموجودة بالمشروعات التجارية والصناعية أو مشروعات الخدمات الأخرى؛

وبالنسبة للدعاية والإعلان نجد أن هناك صعوبة في تسويق خدمة غير ملموسة مثل التأمين، وإذا أضفنا إلى ذلك إرتباط هذه الخدمة بأخطار يتجنب الإنسان بطبيعته التفكير فيها فإن الأمر يستلزم وجود خبراء في التأمين متخصصين في الإعلان وتعريف التأمين وتبسيطه لدى جمهور المستأمنين مستخدمين في ذلك العديد من الوسائل المباشرة والوسائل الغير مباشرة؛

[1] بناي مصطفى ،مرجع نفسه، ص81..

وتعتمد مرحلة التسويق على وسطاء يتمتعون بمواصفات خاصة من أهمها القدرة على الإقناع وتنمية العلاقات الشخصية، كما تحتاج مرحلة فحص وقبول الأخطار إلى خبراء متمرسين في هذه العملية؛

كذلك فإن مرحلة التسعيرعلى وجود الخبراء الإكتواريون والذين يعتبر تخصصهم من التخصصات الرياضية الصعبة والتي تحتاج إلى دراسات علمية وعملية مكثفة تمتد لعدة سنوات، وصولا بهم إلى القدرة على تحديد السعر المناسب لكل خطر.[1]

خامسا:إرتباط عائد منشآت التأمين بالوثائق وليس بالنسبة المالية

غالبية المشروعات التجارية والصناعية ومشروعات الخدمات يمكن تحديد عائد النشاط الخاص بها في نهاية كل سنة مالية إلا أن منشآت التأمين التجارية قد تواجهها مشكلة عدم إمكانية تحديد هذا العائد بدقة إلابعد إنتهاء الوثائق إما بدفع المطالبات أو بإنتهاء مدتها، ولأن معظم وثائق التأمين تتميز بطول المدة كما أن المصاريف الخاصة بهذه الوثائق لا يمكن حسابها بدقة إلابعد نهاية الوثيقة فإنه يصعب تحديد العائد السنوي لمنشآت التأمين، وهذا له تأثير كبير على الإجراءات والعمليات المحاسبية الخاصة بالمشروعات الأخرى. [2]

سادسا: تفاوت منشآت التأمين في حجمها وشكلها

هذا التفاوت يحدث نتيجة لوجود العديد من منشآت التأمين والتي تختلف من حيث النوع والحجم حيث تتفاوت هذه من جمعيات تبادلية إلى مجموعة المنشآت التجارية والتي قد تكون في صورة منشأة فردية أو أفراد ينتمون إلى جماعة أو شركات مساهمة، هذا بالإضافة إلى منشآت التأمين الاجتماعية ومنشآت التأمين الحكومية، كذلك فإننا نجد أن كل منشأة من هذه المنشآت تتشكل إدارياتبعا لظروفها الخاصة مما يؤثر في الشكل التنظيمي الخاص بكل منهما.[3]

[1]بناي مصطفى المرجع نفسه،ص81.

[2]المرجع نفسه،ص 84.

[3]المرجع نفسه، ص 81.

سابعا:شركات التأمين تتميز عن غيرها من الشركات والمؤسسات المالية بما يلي:

-شركات التأمين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعا للقوانين، خصوصا في مجال إستثمار رؤوس الأموال، وذلك بتحديد نسب إستثمارية ضروري الإلتزام بها في مجالات مصرح بها ضمن النصوص واللوائح القانونية، بهدف ضمان قدرة هذه الشركات على الوفاء بإلتزاماتها إتجاه حملة الوثائق التأمينية؛

-تقدم خدمات تأمينية لزبائنها في شكل عقود معاوضة من ناحية وإستثمار الأقساط المتحصل عليها قصد الإيفاءبتعهداتها وتحقيق ربح من ناحية أخرى، لهذا فهي تصنف ضمن المؤسسات المالية التعاقدية بتعهدات متبادلة بينها وجمهور المؤمن لهم؛

-تتميز خدماتها المقدمة بأنها آجلة وليست آنية، وثبات أسعارها والتي تحدد وفقا للأسس الرياضية والإحتمالات، كما أنها لا تخضع لقوانين العرض والطلب؛

-إلتزاماتها وأهدافها تدفعها للتكيف أكثر في التعـــــــامل مع مجالات إستثمار أموالها المحددة قانونيا، بالتركيز على الإستثمار في الميادين الأقل مخاطرة؛

-إنعكاس دورة الإنتاج فيها، حيث لايتسنى لشركة التأمين معرفة مداخيلها إلا في المستقبل، لأن خاصية طول أجل إلتزاماتها إتجاه العملاء سار للسنوات القادمة من تاريخ الإكتتاب، بمعنى أن قيمة العائد لا يمكن تحديدها إلا بصفة إستدلالية(بناءا على خبرة الشركة)لأن مبلغ التأمين متعلق بتحقيق الخسائر وحجمها.[1]

الفرع الثالث:أهداف شركات التأمين

لا تهتم شركات التأمين بشيء يضاهي إهتمامها بالربح، لذا نجد تركيزها الشديد عند التخطيط ووضع نظامها الأساس ينصب على الأخذ بكل وسيلة تجلب الربح وتجنب الخسارة، بغض النظر عما قد تسببه هذه الوسائل من إحراجات، أو معارضة للدين أو الخلق أو السلوك الحسن.

[1]معوش محمد الأمين ،مرجع سابق،ص04.

ويشاهد ذلك جليافيما تنطوي عليه شروطها من تعسف وإستغلال، وخاصة في التأمينات التي تفرضها بعض الدول على مواطنيها.

كما يشاهد جلياذلك أيضا في إستثماراتها الربوية لما تجمعه من أقساط دون المساهمة في أي مشروع خيري.

كل هذه مؤشرات،[1]تشير إلى أنه ليس لها هدف في التعاون وخدمة الناس، وإنما هدفها المحقق والعلوم هو الربح والثراء السريع على حساب المؤمن لهم.

المطلب الثاني:أنواع شركات التأمين، شروطها ووظائفها

لقد عرف نشاط التأمين إنفتاحا أمام الشركات الوطنية والأجنبية سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين الراغبين في ممارسة هذا النشاط مع ضرورة توفر الشروط اللازمة لممارسيه،حيثوضع المشرع شروطا في إنشاء هذه الشركات سواء كانت شركات ذات أسهم خاضعة لأحكام القانون التجاري أو شركات ذات الشكل التعاضدي، بحيث أخضعها إلى الشروط المنصوص عليها في قانون التأمينات وإلى الشروط المنظمة ذات الشكل التعاضدي، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى التعرف على أنواع شركات التأمين بالإضافة إلى شروطها ووظائفها.

الفرع الأول:أنواع شركات التأمين

تتخذ شركات التأمين صفة عامة بكونها مؤسسات مالية، وهي مصنفة ضمن نوعين رئيسيين هما: شركات تأمين وفقا لتشكيلة الأنشطة التأمينية ووفقا للشكل القانوني.

أولا:شركات التأمين على الحياة

إن عقود التأمين على الحياة يتضمن إلتزام شركة التأمين بسداد مبلغ التأمين (إما مرة واحدة أو على شكل أقساط أو دفعات) سواء كان المؤمن عليه في حالة حياته حتى سن معينة أو للورثة في

[1]مدفوني وحيدة،**واقع وأهمية إعادة التأمين في مواجهة إلتزامات شركات التأمين**، مذكرة مكملة ضمن نيل شهادة ماسترأكاديمي، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2014-2015،ص43.

حالة وفاته أو في الحالتين مقابل قيام المؤمن عليه بسداد مقابل لذلك وهو ما يسمى بقسط التأمين إما مرة واحدة أو على دفعات أو أقساط سنوية أو شهرية.

1- التأمين في حالة الوفاة

تتضمن العقود التي تدفع مبالغها في حالة الوفاة فقط تلك العقود التي تضمن سداد مبلغ التأمين إذا حدثت الوفاة خلال مدة معينة تبدأ من تاريخ التعاقد أو من تاريخ آخر بعد تاريخ التعاقد.

نصت المادة 65 على أن التأمين في حالة الوفاة عقد يتعهد بموجبه المؤمن بدفع مبلغ معين للمستفيد أو المستفيدين عند وفاة المؤمن له مقابل قسط وحيد أو دوري؛[1]

2- التأمين في حالة الحياة

تضمن العقود التي تدفع مبالغها في حالة الحياة فقط سداد مبلغ التأمين مرة واحدة إذا بلغ المؤمن عليه سن محددة أو سداد مبلغ التأمين على دفعات بصفة دورية طالما ظل المؤمن عليه على قيد الحياة سواء لمدى حياته أو خلال مدة محددة؛[2]

3- التأمين لحالة الحياة والوفاة معا (المختلط)

يتم الإتفاق على سداد مبلغ التأمين للمستفيد إذا توفي المؤمن عليه خلال مدة معينة يتم تحديدها أماإذا ظل المؤمن عليه على قيد الحياة في نهاية المدة المتفق عليها فإنه يحصل هو على مبلغ التأمين.[3]

[1] ممدوح حمزة أحمد، ناهد عبد الحميد،**إدارة الخطر والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة،2003،ص336.

[2] المرجع نفسه، ص339.

[3] المرجع نفسه،ص341.

ثانيا:شركات التأمين العام

تختص بالتأمين على الممتلكات وعادة ما يغطي أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه على المسؤولية المدنية إتجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات.[1]

ثالثا: صناديق الضمان الاجتماعي

تعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له، حيث يلتزم هذا الأخير بتحمل حد أدنى من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء الباقي.[2]

رابعا:الشركات الشاملة

تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة وتكون غير متخصصة في نوع معين.

خامسا: شركات التأمين وفقا للشكل القانوني

تصنف شركات التأمين وفق هذا الشكل إلى :

1-شركة المساهمة

في شركات المساهمة أو شركات الأسهم تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس إدارة يتولى تسيير الشركة ووضع الخطط التأمينية والإستثمارية والإشراف عليها.[3]

2-شركة الصناديق

[1] طبايبية سليمة ،دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013، 2014،ص33.

[2] طبايبية سليمة ،المرجع نفسه ،ص33.

[3] بلجودي نورة،**إستراتيجيةإدارة المخاطر في شركات التأمين**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترأكاديمي في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، 2014-2014، ص28.

هذه الشركات تشبه إلى حد كبير شركات الإستثمار، فهي لا تصدر إسمها إذ تحمل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها،أما إدارتها فتوكل لخبراء متخصصين في مجال التأمين حيث أن عائدات إستثماراتها بها تأثير كبير فهو يغطي إرتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة. [1]

3-الجمعيات التعاونية للتأمين

هي جمعيات رأسمالها غير محدد، ويكون لكل عضو الحق في الإسهام بأكثر من سهم ويمكن لغير حملة الأسهم التأمين لديها ولكل عضو صوت واحد مهما كانت عدد أسهمه في الجمعية هدفها هو تحقيق التعاون بين الأعضاء المساهمين تقوم بتوزيع الأرباح فتحصل الأسهم على نسبة من قيمتها وتوزيع باقي الأرباح على حملة وثائق التأمين وتتولى إدارة الجمعية الأعضاء حملة الأسهم.

4-التأمين الحكومي

ويتمثل في تغطية الدولة للمخاطر الطبيعية، وتتدخل غالبا في تغطية المخاطر ذات التعويضات الباهظة، ويكون هدفها الإصلاح الإجتماعي، وتوزيع الأرباح بعدالة فضلا عن حماية الأفراد.[2]

الفرع الثاني:شروط شركات التأمين في تعاملها مع المؤمن لهم

1-شروط شركات التأمين

ليس هناك أي شروط عامة أو خاصة بالنسبة لشركات التأمين سواء كانت ماضية أو حاضرة،ظاهرة وخفية، وإن أخص ماتختصبه الشروط الصفة التعسفية مما أضطر كل دولة في العالم أن تفرض رقابة خاصة على شركات التأمين لديها لتحقق شروطها على المواطنين.[3]

أولا: شروط شركات التأمين

[1]ميادةرشيد كامل ،المرجع نفسه،ص96.

[2]ميادة رشيد كامل، المرجع نفسه ،ص96.

[3]مدفوني وحيدة، المرجع نفسه،ص43.

شروط شركات التأمين متنوعة، فمنها مايخص القسط، ومنها مايخص مبلغ التأمين، ومنها مايخص الخطر المؤمن ضده،ومنها مايخص التعويض عن الحادث، ومنها العام الذي تشترك فيه جميع شركات التأمين، ومنها الخاص بشركة معينة، ومنها الظاهر الذي يعلمه أكثر الناس، ومنها الخفي الذي لا تعلمه إلا الخاصة من أصحاب الخبرة والممارسة.[1]

وإن من أبرز االشروط الخاصة بالتأمين ما يسمى بشرط الحلول، ومقتضاه أن تحل شركة التأمين محل المؤمن له في مطالبة الغير بما تسبب من أضرار بممتلكات المؤمن له لحسابها الخاص، وأن يسقط حق المؤمن له في مطالبة المتسبب، وبهذا قد تأخذ شركة التأمين من المتسبب أكثر مما تدفعه تعويضات للمؤمن له، وذلك حينما يكون التلف أكبر من التسبب أكثر مما تدفعه تعويضات للمؤمن له، وذلك حينما يكون التلف أكبر من مبلغ التأمين، بل أنها تأخذ العرض كاملا من المتسبب وتحرم المؤمن له من أي تعويض، كما أنه ليس للمؤمن له حق في أخذ مايزيد على مقدار تعويض الضرر الذي لحق به.

ومنها سقوط حق المطالبة بمبلغ التأمين في الظروف غير العادية كالحروب والزلازل، والإاضطرابات العامة وشروط شركات كلها شروط إذعان أي أنه على المؤمن له قبولها دون مناقشة.

كما أن هذه الشروط تحمي شركات التأمين، حيث تحكم على المؤمن لهم في دفع القسط في الوقت الذي تضع فيه العراقيل دون حصولهم على مبلغ التأمين.[2]

ثانيا:شروط إنشاء شركات التأمين في القانون الجزائري

يتطلب لإنشاء شركات التأمين في القانون الجزائري عدة شروط أهمها:

- **توفر الحد الأدنى من الأموال**

لقد ألزم المشرع الجزائري كل شركة تأمين على ضرورة توفرها على أموال لممارسة بعض عمليات التأمين و/أو إعادةالتأمين، حتى تستطيع تغطية الأضرار المحققة حسب الشكل الذي تحدده كل

[1] مدفوني وحيدة،المرجع نفسه ،ص43.

[2] المرجع نفسه،ص44.

شركة، كما حدد الحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين وإعادة التأمين وكذا الشأن بالنسبة للشركات ذات الشكل التعاضدي التي يجب أن تتوفر عليها عند التأسيس.

أو أن هدف المشرع من وراء تقييد شركات التأمين لممارسة عمليات التأمين على ضرورة توفرها على حد أدنى لرأسمال أو الأموال التأسيسية هو حماية لسوق التأمين من بعض المؤمنين الطفيليين وحماية للطرف الضعيف في عقد التأمين (المؤمن له)، وحتى تكون الشركة المنشأة مليئة الذمة وقادرة على الوفاء وتستطيع تغطية الأخطار التي تحدث في أي وقت كما تمكن السلطة المكلفة بالرقابة من متابعة وحماية حركة رؤوس الأموال.[1]

2-الاعتماد

لا يمكن لأي شركة تأمين ممارسة عمليات التأمين و/أو إعادة التأمين إلا بعد الحصول على قرار الإعتماد، وبعد نشر قرار الإعتماد في الجريدة الرسمية، حيث يوضح هذا القرار عملية أو عمليات التأمين التي تؤهل شركة التأمين. كما محدد في المادة 204 من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات، ويطلب الإعتماد في حالة إنشاء شركة جديدة أو إندماج شركات معتمدة أو في حالة إنفصالها عن بعضها وكذا عند ممارسة أصناف جديدة من التأمين، كما يجب أن يوضح في قرار الإعتماد أو عمليات التأمين التي تؤهل شركة التأمين و/ أو إعادة التأمين.[2]

أو عند ممارسة أصناف جديدة من التأمين لأنه لا يمكن أن تمارس الشركة عمليات تأمين غير مرخصة لها في قرار الإعتماد .[3]

ويعد وزير المكلف بالمالية السلطة المؤهلة والمخولة بمنح الإعتماد لشركات التأمين و/أو اعادة التأمين، ولا يمكن فتح مكاتب تمثيل لشركات التأمين و/أو إعادة تأمين أجنبية بالجزائر إلا بعد الحصول المسبق على الإعتماد ، وكذا فتح فروع شركات التأمين الأجنبية بالجزائر إلى الحصول المسبق

[1] قراش دوداح، **شركات التأمين في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر2008،01-2009،ص30.

[2] المادة 204 من الأمر رقم 95-07، المرجع نفسه،ص27.

[3] قراش دوداح، المرجع نفسه ،ص31.

على رخصة يمنحها كذلك الوزير المكلف بالمالية، وهذا بعد أخذ رأي المجلس الوطني للتأمينات[1]، كما حدد في المادة 24 من القانون رقم 06-.**04**.[2]

الفرع الثالث: وظائف شركات التأمين

تؤدي شركة التأمين دورا مزدوجا فبالإضافة إلى وظيفة التأمين التي هي النشاط البارز الذي تجند له جهود العاملين بالشركة، هناك وظيفة الإستثمار وهي أقل وضوحا وفعالية، ولقد إنعكس هذا الدور المزدوج على تنظيم وإدارة تلك الشركة، ومن أهم وظائفها:

أولا:إدارة العمليات

تؤدي شركة التأمين دور الوسيط الذي يتلقى أقساط التأمين ويقوم بإستثمارها، ومن مجموع الأقساط وعوائد الإستثمار تخصم التكاليف والمبلغ الذي تدفعه هذه الشركة في شكل تعويضات وعوائد للمؤمن لهم أو المستفيدين، ليتبقى الربح الذي يحصل عليه أصحاب الشركة، على الرغم من أن التعويضات لا تكون معلومة إلى درجة اليقين في حالات كثيرة،فإنه يتوقع أن تكون قادرة على التحديد الدقيق لقيمة القسط مما يمكنها من تغطية التكاليف وتحقيق العائد المطلوب، وهي المهمة الرئيسية لإدارة العمليات، ويضاف إليها العمل على تخفيض التكاليف والإسراع في تحصيل الأقساط؛[3]

ثانيا:وظيفة الإكتتاب

تتلخص وظيفة الإكتتاب في تقرير طلبات التأمين التي يمكن قبولها وقيمة الأقساط واجبة الدفع، حيث تكفل الحماية لشركة التأمين ضد سوء إختيار عملائها، ويبذل القائمون قصارى

[1] المادة 24 من القانون رقم 06-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07، المؤرخ في 25 يناير 1995 والمتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطةالشعبية، عدد 15 مؤرخة في 12 مارس 2006،ص6.

[2]قراش دوداح، المرجع نفسه ،ص29.

[3]طبابيبةسليمة،**دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الابلاغ المالي الدولية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، 2013-2014،ص34.

جهدهم لجعل أقساط التأمين التي يسددها المؤمن لهم متماشية مع فرص تعرضهم للخسائر دون أي مبالغة في ذلك، فان كانت معايير قبول طلبات التأمين متشردة أو كانت الأقساط مبالغ فيها بالمقارنة مع شركات التأمين الأخرى ، وعلى العكس فلو كانت المعايير متساهلة أو قيمة القسط منخفضة،فإن حجم النشاط سوف يزداد وبالتالي فإن قيمة التعويضات قد تفوق بقدر كبير قيمة الأقساط وهذا ما يؤدي إلى تعرض الشركة للخسائر.

تحصل الشركة على المعلومات من عدة مصادر أهمها:

1- **طلب التأمين:** وهو المصدر الأساسي والرئيسي للمعلومات والتي تصوغه شركة التأمين ويقوم طالب التأمين بتعبئته؛

2-**تقرير وكيل أو مندوب شركة التأمين:** حيث يقوم المندوب أو الوكيل بتقييم الشخص طالب التأمين؛

3-**الإستعلام** : تقوم الشركة بالإستعلام عن طالب الإكتتاب من مصادر خارجية مثل المركز المالي، حالته الإجتماعية ، حجم الديون التي عليه والأحكام الصادرة بحقه؛

4-**الكشف عن الممتلكات المطلوب التأمين عليها:** حيث يقوم الموظف أو مندوب الشركة بحمل تقرير يبين فيه تفاصيل هذه الممتلكات المطلوب التأمين عليها؛

5-**الفحوصات الطبية:** حيث تطالب الشركة من طالب التأمين الصحي أو التأمين على الحياة أن يتم الكشف الطبي عليه من قبل طبيب معتمد عليه.[1]

وحققت شركات التأمين إلى حد كبير نجاحا في التعامل مع تكاليف التعويضات المدفوعة للمستفيدين عند تحقق الخطر، وأيضا الإسراع في تحصيل أقساطها بما يتيح فرصة إستثمارها حيث تخلت علىالنظام المركزي بفتح فروع في مناطق جغرافية مختلفة حتى تستطيع الوصول إلى المؤمن لهم وبالتالي تحقيق أكبر ربح بأقل تكلفة ممكنة.

ثالثا:إدارةالنشاط التسويقي

[1] بناي مصطفى، المرجع نفسه ،ص93.

يتضمن التسويق الناجح للخدمة التأمينية تقديم تشكيلات متنوعة وجذابة لوثائق التأمين والوصول إلى العملاء بأقل تكلفة، فكلما قلصنا تكاليف إبتكار الأنواع الجديدة وتدريب الوكلاء والإشراف عليهم، حتى تصل إلى تحقيق أقساط تأمين منخفضة نسبيا بالمقارنة مع شركات التأمين الأخرى وبالتالي المحافظة على الحصة السوقية. [1]

كما تعتمد شركات التأمين قنوات متعددة لتسويق خدماتها التأمينية ، ومنها التسويق المباشر والوكلاء والمنتجون، وكذلك إعتماد أسلوب التسويق من خلال شركات التأمين الأخرى.[2]

رابعا–أنشطة تحديد إحتمالات الخطر

يرتبط قسط التأمينإرتباطا وثيقا بعمل الخبير المتخصص في تقدير إحتمالات وقوع الأخطار التي يغطيها التأمين، ويعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها وذلك إلى جانب مايتم توقعه من تغيرات يكون لها تأثير في إحداث تغيير في تلك المعدلات مستقبلا.[3]

خامسا–إدارةالموجودات ومصادر الأموال

تمثل إدارة عناصر موجوداتها ومكوناتها حيث تقوم بدراسة وتحليل مصادر الأموال ومجالات توظيفها وذلك من حيث كلفتها والمرونة التي تتوفر فيها،إن هذه الإدارة ينبغي أن تنعكس إيجابيا على تعظيم قيمة الشركة المالية، وفي هذا المجال يمكن إستخدام مؤشرات مالية في تقسيم أداء وكفاءة شركات التأمين.[4]

سادسا–المحاسبة

قسم المحاسبة مسؤول عن عمليات المحاسبة المالية لأي مؤمن ويعد المحاسب التقارير المالية، ويوضح الميزانيات بالتفصيل ويحلل العمليات المالية بالشركة، ويتم إعداد التقارير الدورية بالتعامل مع دخل

[1] طبايبية سليمة ،المرجع نفسه ،ص 35.

[2] طبايبية سليمة،المرجع نفسه،ص34.

[3] بناي مصطفي، المرجع نفسه، ص 36.

[4] طبايبية سليمة،المرجع نفسه،ص36.

القسط مصروفات التشغيل والمطالبات، ودخل الاستثمار ومعدلات الفائدة لحاملي الوثائق ويقوم المحاسبون أيضا بإعداد التقارير المالية القانونية التي من الضروري إرفاقها مع أقسام التأمين.

سابعا–الوظيفة القانونية

تعد وظيفة مهمة لشركات التأمين، ففي التأمين على الحياة يستخدم المحامون الإكتتاب والتخطيط للتصرف بالأملاك، ويضع أيضا المحامون الصياغة القانونية وشروط الوثيقة في وثائق التأمين، ويراجعون كل الوثائق الجديدة قبل بيعها للجمهور، وتشمل أنشطة أخرى المساعدة القانونية للموظفين الذين يظهرون في جلسات التسعير ومراجعة الإعلانات والمواد الأخرى المنشورة وإعطاء الإرشادات القانونية العامة المتعلقة بالضرائب والتسويق،الإستثمارات ، وقوانين التأمين، وممارسة الضغط للوصول إلى التشريع الملائم لصناعة التأمين.[1]

ثامنا–خدمات التحكم في الخسارة

إن التحكم في الخسارة هو جزء مهم في إدارةالخطر، ويقدم مؤمنو الممتلكات والمسؤولية المدنية خدمات عديدة للتحكم في الخسارة، وتشمل هذه الخدمات إرشادات نظام الإنذارالمبكر، الأمان والصحة المهنية، وأنشطة منع الخسائر الأخرى، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يعطي المتخصصون في التحكم في الخسارة إرشادات قيمة لبناء المباني الجديدة، أو المصانع لجعلها أكثر أمانا وأكثر مقاومة للأضرار، والتي يمكن أن يتبعها تخفيض جوهري في السعر.[2]

المبحث الثاني: مصادر أموال شركات التأمينوأثارها على الإقتصاد

[1] المرجع نفسه،ص37.

[2] طبابيبةسليمة،المرجع نفسه ،ص34.

تقوم شركات التأمين بتجميع الأموال من جملة حملة الوثائق (المؤمن لهم) في صورة أقساط مقدمة لتغطية الأخطار مستقبلا، ومن ثم تكون من هذه الأموال الإحتياطات المخصصات الفنية الكافية لمواجهة هذه الإلتزامات، مع توظيف هذه الأموال المحتجزة في إستثمارات متنوعة.

المطلب الأول: مصادر أموال الشركات

تحصل شركات التأمين على الأموال من مصادر مختلفة وسنتناولها كالتالي:

الفرع الأول:أموال وحقوق المساهمين

وتتمثل في رأس المال المدفوع والإحتياطات الرأسمالية التي تكونها شركة التأمين في الأرباح المحتجزة،إما لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة ظروف غير متوقعة مستقبلا مثل الكوارث، وتعتبر هذه الأموال هامش الأمان الأخير لحملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية، وتمثل هذه الأموال نسبة ضئيلة من حجم الأموال الموجهة للاستثمار في شركات التأمين.[1]

الفرع الثاني:أموال وحقوق حملة الوثائق

وهي الأموال المجتمعة نتيجة تحصيل أقساط التأمين وتنقسم هذه الأموال إلى مجموعتين هما:

أولا: حقوق حملة وثائق تأمينات الحياة

يطلق عليها بالمخصصات الفنية لعمليات الحياة وتكوين الأموال، وتحتوي على مخصصات فنية، ويعتبر هذا النوع من التأمينات، وتتزايد أموال المخصص من عام لآخر كلما زادت الإصدارات الجديدة في وثائق التأمين على الحياة.

ثانيا:أموال التأمينات العامة والتي تتمثل في المخصصات التالية:

[1] حدباوي أسماء، المرجع نفسه،ص30.

1- مخصص الأخطار السارية

يتكون من المبالغ المحتجزة من أقساط وثائق التأمينات العامة والمدفوعة مقدما عن سنوات قادمة لتغطية الأخطار السارية مستقبلا عن إصدارات هذا العام، وهذه الأموال وإن كانت بطبيعتها تعتبر أموالا قصيرة الأجل لأن غالبية وثائق التأمينات العامة هي وثائق سنوية،إلا أنها تزداد وتتراكم من عام لآخر وعلى هذا الأخص كلما زادت الإصدارات الجديدة ومن وثائق التأمينات العامة فتتحول إلى مصدر الإستثمارات طويلة الأجل.[1]

2-مخصص التعويضات تحت التسوية

يتكون هذا المخصص من الأموال المحتجزة عن الحوادث التي وقعت خلال السنة الحالية ولكنها لم تسوى ولم تسدد بعد، بل ستتم تسويتها وسدادها في السنة أو السنوات المالية التالية، وهذه الأموال تتراكم كلما زادت الإصدارات الجديدة وتتحول إلى إستثمارات طويلة الأجل بطبيعتها؛

3-مخصص التقلبات في معدلات الخسارة

يتكون هذا المخصص بطبيعته في السنوات ذات النتائج الجيدة لمواجهة أي تقلبات غير متوقعة تحدث مستقبلا نتيجة زيادة معدلات الخسائر الفعلية عن معدلات الخسائر المتوقعة لكل فرع من فروع التأمينات العامة على حدا، وهو حق من حقوق حملة الوثائق حيث تزيد إلتزامات شركات التأمين إتجاههم في السنوات الرديئة ذات الكوارث، وبالتالي يستخدم هذا المخصص لتغطية إلتزاماتهم الكبيرة في هذه السنوات، على أن تراعي شركات التأمين عدم تكوين هذا المخصص سنويا، ولكن يجب أن يكون في السنوات ذات النتائج الجيدة فقط؛

ثالثا:أموال غير مرتبطة بالنشاط التأميني

[1] حدباوي أسماء، المرجع نفسه ،ص31.

ويطلق على هذه الأموال بالمخصصات الأخرى الغير فنية، والتي تخصص لمقابلة خسائر معينة أو ديون معدومة،وتتمثل هذه الأموال في المبالغ المستحقة لشركات التأمين وإعادة التأمين وللوكلاء المنتجين وأرصدة أي حسابات جارية دائنة، أو دائنين منوعين وهذه الأموال تعتبر قصيرة الأجل وتمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بموارد الأموال الأخرى والمتجمعة لدى شركة التأمين.[1]

المطلب الثاني:أثار شركات التأمين على الإقتصاد

[1] المرجع نفسه، ص32.

يمكن لشركات التأمين التأثير في الاقتصاد ونموه من خلال عدة قنوات، والتي تعمل على تعزيز الإاستقرار الاقتصادي و الإجتماعي للبلد وسيتم تناول هذا العنصر كالتالي .

الفرع الأول:قنوات التأثير الإقتصادية للتأمين

ويكون هذا التأثير من خلال:

أولا:تعزيز الإستقرار المالي والنقدي

يعزز التأمين الإستقرار المالي لكل من الأسر والشركات، حيث تنقل خدمات التأمين المخاطر من عاتقهم إلى شركات التأمين، وبالتالي تشجع الأفراد والشركات على توسيع النشاط وخلق الثروة والقيام بالمشاريع الإنتاجية ، كما يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الإجتماعية الإلزامية في فترة الرواج الإقتصادي ، مما يساهم في زيادة المدخرات الإجباريةبما يحد من الموجة التضخمية، وفي فترات الكساد تعمل التأمينات الإجتماعية على زيادة قيمة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم في حالات البطالة والمرض والإصابة لهم ولمستحقيهم من أرامل ويتامى في حالة الوفاة بما يساعد على زيادة مستوى إنفاقهم على السلع والخدمات، وهذا يساعد على زيادة الطلب في السلع والخدمات.[1]

1-الإستثمار و تطوير أوراق رأس المال

وذلك من خلال إستثمار الأقساط المدفوعة من قبـــل حاملي الوثائق(كذلك إستثمار أموال المساهمين)، حيث يتم نقل ضخ أموال الإدخار في الإقتصاد ككل، والآلية التي يتم من خلالها هذا النقل هي سوق رأس المال.فمجموعة الإستثمارات التي يمكن أن تستثمر فيها شركة التأمين أموالها في إقتصاد معين تعتمد بدرجة أولى على تطور سوق رأس المال المحلي، حيث تساهم المدخرات التي تم جمعها وإستثمارهافي سوق رأس المال بشكل واضح كحافز مهم لنمو السوق المالي نفسه.[2]

[1] بالي مصعب،**مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الجزائري**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح،ورقلة،2017-2018،ص86.

[2] بالي مصعب،المرجع نفسه ، ص86.

2-تعبئة المدخرات

لقد كان التأمين على الحياة طريقة تاريخية تمكن الأفراد ذوي الدخل المنخفض نسبيا من الادخار والإستثمار بفعالية على المدى الطويل، ذلك من خلال تصميم عقود التأمين على الحياة والإدخار نسبيا، يمكن شراؤها بمبالغ صغيرة وعلى أساس منتظم، مما يمكن شركات التأمين من تجميع مبالغ كبيرة من شريحة واسعة من السكان.

إن توفير الحماية التأمينية ينشط حركة التمويل عبر المقريضين ، فوجود تغطية تأمينية كافية على الدخول في مجالات إنتاج جديدة أو التوسيع في مجالات إنتاجهمالحالية، كما يعمل على إحلال مشروعات منتجة محل المشروعات التي تعرضت للتلف الكلي أو الجزئي، وبالتالي ستعود العملية الإنتاجية لمستواها في وقت وجيز،بالإضافةللإستقرار النفسي والإجتماعي للعاملين نتيجة توفر التغطية التأمينية، مما يساعدهم على الإستمرار في العمل وتنمية قدراتهم المهنية ويرفع الكفاءة الإنتاجية لديهم.

ثانيا:قنوات التأثير الإجتماعية للتأمين

يوفر التأمين الأمان للمؤمن له ضد الأخطار التي قد يتعرض لها في نفسه أو في ماله، مما يساعد على بث روح الأمان والطمأنينة في نفوس الأفراد ، على نحو يمكنهم من ممارسة أنشطتهم دون خوف.

1-تحقيق الاستقرار الإجتماعي للفرد والأسرة

إن مساهمة التأمين في نمو الاقتصاد وكفاءته ليست المدخل الوحيد إلى دوره في التنمية، بل إن مساهمة التأمين في التخفيض من وطأة الفقر ورعاية الفقراء ذات أهمية كبيرة أيضا، على الرغم من أن الأدلة الكمية بشأن هذه النقطة لا تستند إلى أسس متينة جدا، ولا يظهر هذا الإسهامبشكل واضح في أساس عمل شركات التأمين ، مع ذلك فإنالدراسات نوعية أخرى أظهرت أن الأهمية والدور الإجتماعي لما يسمى بالتأمين المصغر بالنسبة للأسر الفقيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة، وهو ما يستدعي قدر أكبر من التجريب مع نماذج الأعمال والمنتجات مثل: توفير التأمينات الصحية وتأمين

الحياة، صناديق المعاشات التقاعدية، التأمين ضد الكوارث الطبيعية أو التأمين على المحاصيل التي تساهم في تحسين حياة الأفراد وتزويد إستقرارهم الإجتماعي.[1]

2-تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث

يقلل التأمين من إجمالي المخاطر التي يواجهها الأفراد والإقتصادي ككل، وينشأ هذا الحد من المخاطر بفضل تنويع محفظة المنتجات التأمينية، و الحوافز المادية التي تقدمها الشركات في حال تحسين طرق إدارة المخاطر، لتشجيع أنشطة التخفيف والوقاية من الخطر، كما أن المستأمن لا يستحق التعويض إذا ثبت هناك إرادة له في تحقيق الخطر، هذه الشروط و التحفظات في التأمين تجعل الفرد حريصا لتجنب تحقق الخطر قدر الإمكان .

3-التأمين عامل من عوامل التعاون

يقوم التعاون بين مجموعة من الأشخاص لضمان خطر معين، فيقوم كل منهم بدفع قسط أو إشتراك لتغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها أي واحد منهم، تتحقق هذه الصورة في التأمين التبادلي من خلال إنشاء مؤسسات للتعويض عن الأمراض، الحوادث المهنية، البطالة وغيرها من الصناديق التي تنشأ لهذا الغرض.[2]

ولكي تقوم شركات التأمين بدورها الاقتصادي والاجتماعي على أكمل وجه، يجب أن يكون سوق التأمين قويا ومنظما بما فيه الكفاية، لحماية حاملي وثائق التأمين من جهة، ودعم النشاط الاقتصادي من خلال المنتجات التي تقدمها والإستثمارات التي تقوم بها من جهة أخرى.

خـــــلاصة الفصل الاول

من خلال ما رأيناه في هذا الفصل من تعاريف لشركات التأمين وأهم أهدافها ووظائفها يتضح لنا بأن شركات التأمين تعتبر منشأة تجارية ذات أهمية كبرى لما تهدف له وهو التأمين على الأفراد

1بالي مصعب، المرجع نفسه، ص87.

2بالي مصعب، المرجع نفسه، ص90.

والوحدات الإقتصادية من مختلف الأخطار مما يقلل مخاطر الاستثمار، كما أنها تؤدي خدمة مستقبلية ومن مميزات هذه المنشأة تكيفها في التعامل مع مجالات الاستثمار حيث أصبح لهذه الشركات تأثير كبير سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الإجتماعية وعليه أصبح وجودها ضروري في المجتمعات.

الفصل الثاني :

سياسة شركات التأمين في مواجهة المخاطر الإستثمارية

يعتبر الإستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المؤسسات وكذا الإقتصاد العام لأي مؤسسة ما في بلد معين، حيث كان سببا في تقدم ورقي المجتمعات وأهم الوظائف الفنية التي تقوم بها شركات التأمين، وكذلك مواكبة العصر ماجاء معه من تطور تكنولوجي وتقدم.وبإعتبارالإستثمارات الآلية الفعالة في تقدم الإقتصاد تسهر الدولة على تنشيطها وتوسيعها حسب أهدافها ومهامها، إلا أن أساليب تحقيق هذا الهدف أي "الإستثمار " تختلف من دولة لأخرى، وعلى الرغم من ذلك أصبح الخطر يشكل جزءا ملازما للنشاطات الإستثمارية ، وعلى غرار الأخطار التي تغطيها شركات التأمين إلا أنها تواجه بدورها مجموعة من المخاطر التي تتعرض لها.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين.

فالمبحث الأول سوف نتطرق فيه إلى واقع شركات التأمين في تنمية الإستثمار ؛

والمبحث الثاني يتمحور حول تسيير وإدارة المخاطر في شركات التأمين.

المبحث الأول: واقع شركات التأمين في تنمية الإستثمار

تلعب شركات التأمين دورا مهما في التنمية الإقتصادية لأي بلد من خلال إسهامها في عملية الإستثمار ، وتكمن في جانبين رئيسيين: يتمثل الجانب الأول في دور قطاع التأمين في تمويل العديد من المشاريع من خلال التوسع في المشاريع الصناعية القائمة، التي لها دور في التنمية الإقتصادية من خلال الأقساط المجتمعة لديها، وقيامها بإستثمار أموالها في مجالات الإستثمار المختلفة، أما الجانب الثاني فيتمثل في توفير الحماية التأمينية للأفراد والمؤسسات من الأخطار المختلفة، مما يقلل من مخاطر الإستثمار ، ثم الدخول في ميادين جديدة للإنتاج، وعليه سيتم التعرض أولا للإستثمار من حيث أهميته ومجالاته وكذلك مبادئه وأدواته بالإضافة إلى العوامل المؤثرة على السياسة الإستثمارية في شركات التأمين.

المطلب الأول: معالم الإستثمار في شركات التأمين

تحظى عملية الإستثمار من العديد من الفعاليات الإقتصادية بأهمية كبيرة كون الإستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن زيادة أولية في الإستثمار سوف تؤدي إلى زيادات في الدخل من خلال مضاعف الإستثمار. كما أن زيادة في الدخل لابد أن يذهب جزء منها لزيادة الإستثمار.

الفرع الأول: أهمية الإستثمار

يعد الإستثمار ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك ويعاد إستثماره في العمليات الإنتاجية ، بهدف زيادة الإنتاج وتوسعه، أو المحافظة عليه مما يجعله يحقق إضافة حقيقة لإقتصاد البلاد.[1]

أولا:على مستوى شركات التأمين

1- تقليص الخسائر الناجمة عن التعويضات

تشكل عوائد الإستثمار وسيلة هامة لتغطية الخسائر الناجمة عن عجز النشاط التأميني وهذا عندما يزيد معدل الخسارة التقني الحقيقي عن المعدل المتوقع (حجم التعويضات يفوق مجموع الأقساط المحصلة)، خاصة وأن شركات التأمين تتميز عن باقي الهيئات المالية بعدم معرفتها المسبقة للخسائر التي يمكن أن تواجهها مستقبلا، أي عدم معرفتها لحجم مبالغ التعويضات المستحقة للمؤمن لهم في حالة تحقق الخطر والتي قد تفوق مجموع الأقساط التي حصلت عليها شركة التأمين مما يؤثر على مركزها المالي، لذلك تلجأ شركات التأمين لإستثمار أموالها حتى تكون سيولة وتحقق عوائد تواجه بها الأحداث الغير متوقعة والمفاجئة؛[2]

2- ضمان رأس المال

يعد الضمان محورا رئيسيا من محاور إستثمار أموال شركات التأمين، في هذا الإطار تكون الأموال المستثمرة في شركات التأمين بعيدة وبدرجة كبيرة عن الأخطار حتى و لوكانت تحقق عوائد ضئيلة، وهذا مانجده في حال لجأت هذه الشركات إلى إستثمار أموالها في سندات الخزينة التي تصدرها الدولة.[3]

---

[1] ميادة رشيد كامل، المرجع نفسه، ص93.

[2] لفتاحة سعاد، إدارة المخاطر الإستثمارية في شركاتالتأمين وفق نظام الملاء 2،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات التأمين ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف 1، 2014، 2015 ص19

[3] المرجع نفسه، ص20.

3-السيولة

معظم القيم التي هي بحوزة الشركة التي تتبنى سياسة التوظيف تكون قابلة للبيع أو الشراء في أي وقت تريده دون اللجوء للقروض التي عادة ما تكون بأسعار فائدة جد مرتفعة؛[1]

4-بديل آخر للتمويل

تعتبر الإستثمارات وسيلة أخرى لتمويل شركات التأمين بدلا من القروض البنكية التي تؤدي إلى ارتفاع المديونية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة؛[2]

5-تخفيض الضرائب على الأرباح، حيث أن الدولة تمنح إعفاءات من الضرائب في حالة توجيه رؤوس الأموال للإستثمار ،مع إمكانية الحيازة على أسهم الشركات المنافسة، وهذا عن طريق التوظيفات المالية التي تمثل وسيلة تمكن شركات التأمين من تطبيق إستراتيجيتها على أحسن وجه ومنافسة الشركات الأخرى ، وتدعيم المركز المالي لشركة التأمين من خلال الفوائض الممكن تحقيقها والتي تستخدم كاحتياطات رأسمالية أو أرباح محتجزة؛

6-تحقيق نتائج مرضية لحملة الأسهم نظير إستثمار أموالهم في مختلف أنواع الأنشطة الإقتصادية، وإستخدام إيرادات الاستثمار لتغطية المصروفات العامة والإدارية .كما يساهم الإستثمار وبشكل كبير إلى تجنيب شركة التأمين تحمل تكلفة الفرصة البديلة، فمن خلاله لاتبقى الأموال مجمدة ومعطلة دون تحقيق عوائد أو أرباح. ومن خلال نشاط الشركة الإستثماري في مختلف قطاعات الاقتصاد يتحقق لها نوع من الدعاية والإعلان مما يعزز مكانتها في السوق.[3]

[1] المرجع نفسه، ص19.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

[3] لفتاحة سعاد ، مرجع سابق، ص21.

ثانيا: على المستوى القومي

يلعب النشاط الاستثماري لشركات التأمين دورا هاما على المستوى القومي، ويتجلى هذا الدور من خلال:

1-المساهمة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية وتدعيم التوازن الاقتصادي بالبلاد بما يخدم الإقتصاد؛

2-المساهمة في تخفيض نسبة البطالة من خلال خلق فرص عمل عديدة ناجمة عن تمويل المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات وحجم الأعمال القائمة.[1]

ثالثا: على مستوى المؤمن لهم

تحقق إستثمارات شركات التأمين للمؤمن لهم العديد من المزايا أهمها:

1- إطمئنان المؤمن لهم إلى قدرة شركة التأمين على الوفاء بإلتزاماتها إتجاه حملة الوثائق في مواعيد إستحقاقها، مع ضمان إستمرار شركة التأمين في العمل، إذ تعتبر هذه الإستثمارات بمثابة الضمان الحقيقي لحملة الوثائق لحصولهم على حقوقهم من شركات التأمين عند تحقق الخطر أو حلول آجال الإستحقاق؛

2- خفض أسعار تكلفة الخدمة التأمينية المقدمة نتيجة تحقق عوائد إستثمارية والتي تسمح لشركة التأمين بتعديل معدل الفائدة التقني المستخدم في حساب الأقساط، والذي يرتفع بالضرورة نتيجة عدم إستثمار الأموال المملوكة لشركات التأمين .[2]

[1] المرجع نفسه، 20.

[2] لفتاحة سعاد ،المرجع نفسه ،ص21.

الفرع الثاني: مميزات الإستثمار

تعد وظيفة الإستثمار غاية الأهمية على مستوى كل العمليات في شركة التأمين، كما تعتبر إيرادات الإستثمار مصدر لا يستهان به من مصادر الشركة إذ تساعد في حيز الخسائر الناجمة عن التغطية التأمينية.

أولا: تكاليف الإستثمار

وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الإستثمار ، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الإستثماري حيث تقسم إلى نوعين:

1- التكاليف الإستثمارية الأولية

وهي تلك المصاريف الأزمة لإنشاء المشروع والتي تتفق مع بداية المشروع إلى أن يحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي، معدات، مباني، آلات، والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق إلمشروع مثل الرسوم الهندسية، وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل: تكاليف التجارب، وتكاليف إجراء الدوريات التدريبية؛[1]

2- تكاليف التشغيل

تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للإستثمار ، وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة، لإستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية ومن جملة هذه التكاليف نذكر: النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية.

[1] أسماء حدانة،**الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2017-2018، ص96.

ثانيا: التدفقات النقدية

وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الإستثمار، ولاتحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الإستثمار مثل: الضرائب، الرسوم، والمستحقات الأخرى .[1]

ثالثا: مدة حياة المشروع

المدة المقدرة لبقاء الإستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب ويكمنالإستناد في تحديد مدة حياة الإستثمار على مدى الحياة المادية، بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتــوج وبالتالي على مدى الحياة الإقتصادية للمشروع.

رابعا: القيمة المتبقية

عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للإستثمار ، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، حيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك عن التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة، وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للإستغلال؛[2]

[1] أسماء حدانة، المرجع نفسه ،ص96.

[2] المرجع نفسه، ص96.

الفرع الثالث: مجالات الإستثمار

تتمثل مجالات الإستثمار فيما يلي:

أولا: الاستثمارات المالية :

هي توظيف الأموال بالأوراق المالية كالأسهم والسندات، القروض، وغيرها، وتتضمن ما يلي:

1-الأسهم

تعد إستثمارات شركات التأمين أساسا في الأسهم لأنها تحقق عائدا أفضل من الإستثمارات الأخرى، فهناك إستثمار في أسهم شركات خاصة وإستثمار في أسهم شركات قطاع مختلط وإستثمار في أسهم شركات أجنبية.[1]

2-السندات

تتضمن المحفظة الإستثمارية لشركات التأمين السندات الحكومية التي أصدرتها الحكومات لتمويل الإنفاق العام والتي تكون محدودة جدا بسبب قلة إصدارها ؛[2]

3-القروض

إذ تمنح الشركة القروض العقارية للمواطنين عن المشاريع التجارية، لذا تعد من أهم إستثمارات الشركة بعد الأسهم، ولضمان هذه القروض تقدم مقابلها رهونا أخرى كالأوراق المالية مثلا لتضمن الشركة حقها؛[3]

[1] ميادة رشيد كامل، مرجع سابق، ص98.

[2] المرجع نفسه، ص98.

[3] المرجع نفسه، ص98.

4-الودائع بالأجل في المصاريف

تحتاج شركة التأمين إلى الاحتفاظ بأموالها بشكل يساعد في الوفاء بإلتزاماتها (قصيرة الأجل) لذا تفضل أن تكون نسبة هذه الأموال في شكل ودائع مصرفية مما يحقق عائدا مناسبا لمستوى منخفض من التكاليف.

ثانيا: الاستثمارات العقارية:

يقصد بها كل ما هو ثابت على الأرض وقابل للبيع والشراء والتأجير، وتقوم شركة التأمين باستثمار جزء من أموالها في شكل استثمارات عقارية ثابتة لغرض المتاجرة بإستثمارات طويلة الأجل، وتتمثل أهمية اقتناء هذا النوع من الاستثمارات باستثمارات طويلة الأجل، وتتمثل أهمية إقتناء هذا النوع من الاستثمارات لشركة التأمين بالآتي:

4-حاجة شركات التأمين لمجموعة متنوعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها المختلفة؛

2-يدخل الإستثمار في الأراضي والعقارات نطاق الإستثمارات الجيدة والمضمونة نتيجة إزدياد قيمتها عبر الزمن، مما يؤدي إلى فرصة تحقيق مكاسب رأسمالية في الآجال الطويلة، كما يمكن للمستثمر فيها أن يحصل على عوائد دورية بصفة منتظمةفي صورة إيجارات في حالة القيام بتأجيرها للآخرين.

الفرع الرابع : مبادئ الإستثمار وأدواته

للإستثمار مبادئ يقوم عليها وأدوات يستعين بها وهي كالآتي:

أولا: مبادئ الإستثمار

لكي يتمكن المستثمر من الإختيار بين بدائل الإستثمار المتاحة في ضوء نتائج تحليلها، لابد له من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة للإستثمار المتمثلة في النقاط التالية:

1-مبدأ الإختيار

إن المستثمر الرشيد يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بإختيار المناسب منها بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له، بحيث يقوم بإختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا في ذلك ما يلي:

- يحصر البدائل المتاحة ويحددها؛
- يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الإستثماري؛
- يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل؛
- يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة، أن يستعين بالوسطاء الماليين؛[1]

2-مبدأ المقارنة

وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الإستثمارية المتاحة للإختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالإستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لإختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر من وجهة المستثمر حسب مبدأ الملائمة؛

3- مبدأ الملائمة

يطبق المستثمر هذا المبدأ عمليا عندما يختار بين مجالات الإستثمار وأدواته، وما يلائم رغباته وميوله التي يحددها دخله وحالته الإجتماعية ، يطبق هذا المبدأ بناءا على الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة إهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي:

1-معدل العائد على الإستثمار ؛

2-درجة المخاطر التي يتصف بها الإستثمار ؛

[1] أسماء حدانة، المرجع نفسه ،ص96.

3-مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الإستثمار.

4-مبدأ التنويع

وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع إستثماراتهم، وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الإستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم إنتهاج وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع[1]

ثانيا:أدوات الإستثمار

تعرف أداة الإستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ويطلق البعض على أدوات الإستثمار إصطلاح وسائط الإستثمار [2]،وأدوات الإستثمار المتاحة للمستثمر في المجالات المختلفة كثيرة جدا نتناولها فيما يلي:

1- أدوات الإستثمار الحقيقي: تتمثل في:

- **العقار**

تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الإستثمارات بعد الأوراق المالية وتتم بشكل مباشر عند شراء عقار حقيقي أو بشكل غير مباشر عند شراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري؛

- **السلع**

المتاجرة بالسلع تشبه المتاجرة بالأوراق الماليةفي كثير من الوجوه إلا أن الإتجار بالسلع يكون غالبا أكبر مخاطرة من الإتجار الآخر.

- **المشروعات الإقتصادية**

وتتنوع أنشطتها مابين تجاري، صناعي، وزراعي.

[1] المرجع نفسه ،ص97.

[2]محمد الماحي صالح أحمد، تسوية منازعات الإستثمار، بحثدرجة الماجستير في القانون الخاص، قسم القانون ،كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان، 1440هـ2019_،ص59.

2-أدوات الإستثمار المالي

- **أدوات دين**

مثل: شهادات الإيداع، أوراق تجارية، سندات وأذونات الخزينة، وأدوات ملكية مثل: الأسهم الممتازةو الأسهم العادية؛

- **أدوات قصيرة الأجل**

مثل أذونات الخزينة والسندات ذات سعر فائدة ثابت والأسهم الممتازة، وأدوات ذات الدخل المتغير مثل الأسهم العادية والسندات ذات سعر فائدة عائم؛[1]

[1] محمد الماحي أحمدصالح، مرجع سابق، ص59.

المطلب الثاني: سياسة الإستثمار المنتهجة والعوامل المؤثرة

عادة ما تتبع شركات التأمين إستراتيجية إستثمار في الأسهم العادية، يطلق عليها إستراتيجية الشراء والإحتفاظ بها أطول فترة ممكنة، ولا يعاد بيعها إلافي ظروف طارئة، ولكي تحقق تلك الإستراتيجية قدرا من التمييز ينبغي أن يراعي فيها عدة إعتبارات وعليه سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى السياسة الإستثمارية المنتهجة لشركات التأمين في الفرع الأول وإلى العوامل المؤثرة على السياسة المنتهجة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: السياسة الإستثمارية المنتجة لشركات التأمين

تتمثل سياسة شركات التأمين الإستثمارية في:

أولا: تنويع الإستثمار وتوقيته

من أهم الأمور التي يجب أخذها بعين الإعتبار ضرورة التنويع لأن من الخطأ التركيز على الإستثمار في شركة واحدة، حيث هناك مداخل عدة للتنويع منها مدخل التنويع الساذج الذي يقوم على فكرة أساسية مؤداها أنه كلما زاد التنوع في الإستثمارات التي تتضمنها المحفظة، كلما إنخفضت المخاطر التي يتعرض لها عائدها؛[1]

لايعتبر توقيت الإستثمار مشكلة كبيرة، في ظل إستراتيجية الشراء والإحتفاظ ، فالقاعدة أن تشتري الشركة الأوراق المالية عندما تتوافر النقود، وتبيعها عندما تحتاج إلى النقود مثل هذه الإستراتيجية في ضوء الإعتبارات الثلاثة السابقة تعد أكثر ربحية وأقل مخاطر من إستراتيجية أخرى بديلة فالسوق الكفؤ تكون فيه القيمة السوقية للأسهم قريبة من قيمتها الحقيقية، وأن أي محاولة للمضاربة على الأسعار تسفر إلا عن المزيد من تكاليف المعاملات .[2]

[1] المرجع نفسه ، ص32.

[2] أسيل جميل قزعاط، مرجع سابق ،ص30.

ثانيا: مستوى المخاطر

يرتبط مستوى مخاطر المحفظة إرتباطات وثيقا بالسياسة التي حددتها الشركة لمحفظة الأوراق المالية وفي هذا الصدد يمكن للشركة أن تتحكم في مستوى تلك المخاطر من خلال تشكيلة الأسهم المكونة للمحفظة، ففي ظل السياسة المحافظة، التي تستهدف تجنب المخاطر قدر الإستطاعة، تزيد نسبة الأسهم الدفاعية على حساب الأسهم المتنامية أما في ظل السياسة الأقل تحفظا فقد يعطي قدرا أكبر من الإهتمام بالأسهم المتنامية على أن كلاهما قد يستبعد من البداية الأسهم المضاربة.

ولا يعد هذا هو المدخل الوحيد للتحكم في المخاطر، ولكن ممكن للشركة أن تضمن محفظة أوراقها المالية سندات حكومية أو سندات شركات الأعمال ذات الجودة العالية، وذلك إلى جانب التشكيلة المختارة من الأسهم، وفقا لمفهوم مخاطر المحفظة يتوقع أن ترتب على ذلك تخفيض المخاطر التي تتعرض لها الشركة، إضافة إلى توفير متطلبات السيولة اللازمة لتغطية الإلتزامات المتوقعة، فالسندات الحكومية والسندات مرتفعة الجودة يمكن التخلص منها في أي وقت دون خسائر تذكر أو ربما دون خسائر على الإطلاق هذا إلى جانب أن دخلها محدود وأسعارها ليست عرضة لتقلبات كبيرة.[1]

ثالثا: الاعتبارات الضريبية :

تلعب الإعتبارات الضريبية دورا هاما في إختيار الأسهم التي ينبغي أن تتضمنها المحفظة حيث تفضل شركات التأمين توجيه الجانب الأكبر من مخصصاتها المالية إلى أسهم شركات التي لا تجري توزيعات لأرباحها، أو تجري توزيعات لجزء صغير من تلك الأرباح يحدث هذا عندما يكون معدل الضريبة على الأرباح الإيرادية، التوزيعات أكبر من معدل الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي تنجم عن إرتفاع أسعار الأسهم التي تتكون منها المحفظة، ومن بين الإعتبارات الضريبية الأخرى الرغبة في تأجيل دفع الضريبة من خلال إستخدام فكرة المبادلات الضريبية.

[1] أسيل جميل قزعاط، المرجع نفسه ،ص31.

رابعا: السيولة

ينبغي أن يكون هدف السيولة واضحا عند تشكيل مكونات المحفظة، بما يتضمن الوفاء بالإحتياجات المتوقعة للشركة من الأموال السائلة ويقصد بالسيولة إمكانية التخلص من الورقة المالية بسرعة ودون خسائر، هذا الهدف يتطلب أن تتضمن المحفظة أسهما نشطة تتسم بقدر من الإستقرار في قيمتها السوقية، أو قد يتطلب تضمين المحفظة، أذونات الخزينة، أو سندات حكومية أو سندات مرتفعة الجودة تصدرها شركات الأعمال.[1]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على السياسة المنتهجة

هناك عدة عوامل تؤثر على السياسة الإستثمارية في شركات التأمين وهي كالتالي:

أولا: الهيكل المالي لشركات التأمين وطبيعة إلتزامات الشركة

يقصد بالهيكل المالي النسبة بين حجم أموال المساهمين أو ملاك المشروع وحجم أموال حملة الوثائق، وأن الغالبية العظمى للهياكل المالية لشركات التأمين تتكون من أموال حملة الوثائق، ويلي ذلك توزيع الهيكل على كل من التأمينات العامة حيث تختلف طبيعة إلتزامات تأمينات الحياة عن إلتزامات وثائق التأمينات العامة.

أما في ما يخص طبيعة إلتزامات الشركة لابد من تصنيف إلتزامات التأمين إتجاه حملة الوثائق أصحاب النصيب الأكبر من الأموال من حيث إلتزامات طويلة، متوسطة، وقصيرة الأجل

ثانيا: منافسة الشركات المالية الأخرى والاستثمارات المتاحة

تتنافس شركات التأمين مع الشركات المالية في بعض أوجه الإستثمار العقاري والإستثمار في الأوراق المالية المتاحة، ولابد من دراسة هذه الأوجه المتاحة في السوق من ناحية العائد والمخاطرة بما

[1] أسيل جميل قزعاط، المرجع نفسه ،ص 31.

لا يؤثر على طبيعة أموال شركات التأمين، وتنفرد شركات التأمين ببعض أوجه إستثمار خاصة مثل الإستثمار في القروض بضمان وثائق التأمين على الحياة[1]

ثالثا: التضخم

التضخم يؤثر على السياسة الإستثمارية لشركة التأمين، وخاصة في الإلتزامات الطويلة ومتوسطة الأجل، وعموما الإلتزامات التي تطالب فيها شركات التأمين في سداد القيمة الحقيقية خاصة في التأمينات العامة في حالة الإحلال والإستبدال والإصلاح، وعلى واضعي السياسة الإستثمارية لشركات التأمين أخذ معدلات التضخم السائد في السوق في الإعتبار عند تحديد المحفظة المثلى لإستثمار أموال شركات التأمين.**و**تحكم السياسة الاستثمارية لشركات التأمين الأخذ بالقوانين واللوائح والقرارات في الإعتبار وعدم مخالفتها.[2]

[1] المرجع نفسه،ص32

[2] أسيل جميل قزعاط، المرجع نفسه ،ص33

المبحث الثاني: المخاطر الإستثمارية في شركات التأمين و إدارتها

تتعرض المؤسسة عند مزاولة نشاطها لمجموعة من المخاطر التي قد تكون السبب الرئيسي في عرقلة نشاطها، الأمر الذي ينعكس سلبا على نشاطها خاصة على صعيد التنمية الاقتصادية مما أدى إلى ضرورة البحث عن وسيلة أمان تمثلت في توفير الأمان والطمأنينة، وبحماية المؤسسات يتم حماية الاقتصاد الوطني من خلال تغطية التأمين للمخاطر التي قد تصيبها عن طريق إدارة شركات التأمين لهذه المخاطر.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف إدارة المخاطر، ودورها بشركات التأمين وكذلك أدوات وقواعد إدارة المخاطر ووسائلها، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة على نشاط شركات التأمين.

المطلب الأول: المخاطر الإستثمارية في شركات التأمين

بما أن الخطر يعتبر التغير في العوائد المتوقعة لحادثة معينة نتيجة الحظ أو عدم التأكد من الخسارة، فكلما كانت عدد النتائج المتوقعة كثيرة ومختلفة كلما زادت إحتمالية الخطر، فإنه يزيد من أهمية وجود برامج لإدارة المخاطر تسمح بمعرفة مختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات، مما يساهم في تطوير أداء شركات التأمين، وتحقيق أهدافها.

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر و أهدافها

تعتبر إدارة المخاطر الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة نظرا للهدف الذي تسعى إليه وهو التعرف على المخاطر المحيطة بها والعمل على معالجتها.

أولا: تعريف إدارة المخاطر

هي عملية مستمرة من اتخاذ وتنفيذ القرارات التي من شأنها أن تقلل من حد مقبول من تأثير أو حالة عدم التأكد المتعلقة بالتعرض للمخاطر التي لها تأثير على المنشأة، بمعنى آخر هي الميل الطبيعي للمنظمة باتجاه الموازنة بين الفرص والتهديدات؛[1]

وقد تكون الأسلوب العلمي لتحديد الأخطار التي يتعرض لها الفرد أو المشروع، وتصنيفها وقياسها ثم إختيار أنسب الوسائل لمواجهتها أو لمواجهة الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة ممكنة؛[2]

كما تعرف إدارة المخاطر: بأنها عملية تطوير وتنفيذ خطة منطقية للتعامل مع الخسائر المحتلمة، ولذا فمن المهم أن يركز برنامج إدارة المخاطر على إدارة ما يمكن أن تتعرض له المنشأة من خسائر، وكيفية حماية موجوداتها من الخطر.[3]

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر

أن تحمل مستوى من المخاطر هو أمر لا مفر منه من قبل المؤسسات المالية وغير المالية على حد سواء، وذلك أثناء سعي هذه المؤسسات إلى تحقيق أهدافها في النمو والإستمرارية وتحقيق العوائد، وتعزيز والرقي بسمعتها وبالثقة بها، وتجنب الإنحدار في أدائها الإقتصادي، إن هذا الأمر أي تحمل مستوى محدد من المخاطر يتطلب من المؤسسات أن تعمل على وضع إدارة هادفة للمخاطر لديها، ومن أهم المؤسسات التي تفرض طبيعة عملها عليها إيجاد إدارة هادفة للمخاطر هي المؤسسات المالية والمصرفية، حيث تهدف المخاطر إلى التنسيق بين كافة الإدارات في المصرف وذلك لضمان توفير كافة البيانات عن المخاطر المترتبة على جميع الأنشطة المصرفية وعلى الأخص تلك المتعلقة بمخاطر الإئتمان والسيولة والسوق، وذلك بشكل دوري ومنتظم وفي الوقت المناسب وفي صورة تقرير شامل يتم إعداده

[1] محمد عبد الحميد عبد الحي، **إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإقتصاد ، جامعة حلب، 1435هـ-2014، ص14.

[2] لفتاحة سعاد، المرجع نفسه ،ص85.

[3] د.محمد هشام حير، **إدارة الخطر والتأمين**، جامعة بيرزيت، رام الله-فلسطين-، 2012، ص 14.

بصفة دورية ويرفع إلى الإدارة العليا لمناقشته و إتخاذ الإجراءات الضرورية حياله، يضاف إلى ذلك التأكد من صحة البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير المخاطر الشامل بشكل دوري ودقيق، ويجب أن يتضمن هذا التقرير من بين أمور عديدة توصيات تتعلق بتخفيض مستويات التعرض سواء لبعض الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة أو بعض المناطق الجغرافية أو المجموعات ذات العلاقة المترابطة، والتي يشكل الحجم الكلي لالتزاماتها نسبة عالية من موجودات المصرف أو في علاقة بعض المخاطر بالعائد المتحقق منها أن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم إدارة المصرف لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا وقياسها وبالتالي الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى المصرف ككل، كما تهدف إلى التأكد من إستيفاء كافة المتطلبات القانونية وعلى الأخص تلك المتعلقة بإدارة المخاطر وحصر إجمالي التعرض للمخاطر وتحديد تركزاته والآليات التي يجب إتباعها لتلاقيه.[1]

الفرع الثاني: أدوات وقواعد إدارة المخاطر

لإدارة المخاطر أدوات وقواعد لتجنب المخاطر الاستثمارية حيث تتمثل في:

أولا: أدوات إدارة المخاطر

إن الجزء الجوهري والأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسائر المتكبدة إلى الحد الأدنى ويمكن تصنيف التقنيات العريضة المستخدمة في إدارة المخاطر إلى :

[1] محمد عبد الحميد عبد الحي، المرجع نفسه، ص16.

2- التحكم في المخاطرة

وتتمثل أساليب التحكم في المخاطرة، تحاشي المخاطرة والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطرة، حتى من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم وأيضا الوقاية؛[1]

3- تمويل المخاطرة

يركز تمويل المخاطر على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث، ويأخذ تمويل المخاطر بدرجة أساسية شكل الاحتفاظ أو التحويل (الاحتفاظ بجزء من المخاطر ونقل أو تحويل جزء آخر)، وعند تقرير أي التقنيات يجب تطبيقه للتعامل مع مخاطرة معينة يجب على مدير إدارة المخاطر أن يدرس حجم الخسائر المحتملة واحتمال حدوثها والموارد المتاحة لتعويض الخسارة أن قدر لها أن تحدث، كما يجب تقييم عوائد وتكاليف إتباع مثل هذا المنهج ثم إتخاذ القرار باستخدام أفضل المعلومات المتاحة.[2]

ثانيا: قواعد إدارة المخاطر

مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص للإدارة ، ثم توجيه إهتمام متزايد لصياغة مبادئها وتقنياتها وذلك بتوفير قواعد إرشادية متصلة بعملية إتخاذ القرارات المتصلة بإدارة المخاطر وقد كان أول الإسهامات المقدمة لمجال إدارة المخاطر تطوير مجموعة من القواعد وهذه القواعد هي ببساطة مبادئ تحتكم إلى حسن الإدراك والفطرة، وتطبق على مواقف المخاطرة.

1-لا تجازف بأكثر ماتستطيع تحمل خسارته

القاعدة الأولى والأهم في الثلاث قواعد هي " لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته" ورغم أن هذه القاعدة لا تقول لنا بالضرورة ما ينبغي عمله بشأن مخاطرة معينة، إلا أنها تقول أي المخاطر يجب القيام بشيء حيالها وإذا بدأنا بالقرار بأنه عندما لا يتم عمل شيء حيال مخاطرة معينة، تحتفظ

[1] عبدلي لطيفة، **دور مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2011-2012، ص 34.

[2] المرجع نفسه ،ص 35.

المؤسسة بإحتمال نشوء خسارة من تلك المخاطر فإن تقرير المخاطر التي يجب عمل شيء بشأنها خلاصة تقرير أي المخاطر لا يمكن الإحتفاظ بها.[1]

إن العامل الأهم في تقرير أي المخاطر تتطلب عملا محددا ما هي الخسارة المحتملة القصوى التي قد تنتج من المخاطرة وبعض الخسائر يمكن أن تكون مدمرة اقتصاديا حيث يأتي بالكامل على أصول المؤسسة في حين يتضمن البعض الآخر عواقب مالية ثانوية فقط، وإذا كانت الخسارة المحتملة القصوى من التعرض لموقف ما كبير لدرجة أن ينتج عنها خسارة غير محتملة، فإن الاحتفاظ لا يكون واقعيا والشدة المحتملة يجب تقليلها إلى مستوى قابل للإدارة أو يجب تحويل المخاطرة أما إذا تعذر تقليل الشدة وتحويل المخاطرة فإنه يجب تفاديها. ومسألة حجم المخاطرة التي يمكن الاحتفاظ بها بأمان مسألة معقدة وفنية حيث يرتبط مستوى الاحتفاظ بالمخاطر الفردية ارتباطا بالقدرة الكلية على احتمال الخسارة ويتوقف ذلك بدوره على التدفق النقدي للمؤسسة واحتياطاتها السائلة وقدرتها على زيادة التدفق النقدي في حالة الطوارئ وبالنسبة لكل مؤسسة يكن تغطية بعض الخسائر من التدفق النقدي بينما يتطلب البعض الآخر الأخذ من الاحتياطات النقدية.

يقلل التأمين من إجمالي المخاطر التي يواجهها الأفراد والاقتصاد ككل،وينشأ هذا الحد من المخاطر بفضل تنويع محفظة المنتجات التأمينية، والحوافز المادية التي تقدمها الشركات في حال تحسين طرق إدارة المخاطر.

2-فكر في الإحتمالات

إن الفرد الذي يمكنه أن يقرر احتمالية حدوث خسارة ما يكون في وضع أفضل يمكنه من التعامل مع المخاطرة في حين يحدث العكس عند إفتقاده لمثل هذه المعلومات، مع ذلك فإن إحتمال حدوث أو عدم حدوث الخسارة أقل أهمية من الشدة المحتملة إذا حدثت الخسارة وحتى عندما يكون إحتمال الخسارة ضعيف، فإن الإعتبار الأساسي يكون الشدة المحتملة ولا يعني ذلك القول بأن

[1] عبدلي لطيفة، المرجع نفسه ،ص 35.

الاحتمالية المرتبطة بتعرض معين ليست أحد الإعتبارات عند تقرير ما يجب عمله بشأن تلك المخاطرة، فمثلما تشير الشدة المحتملة للخسارة إلى المخاطرة التي يجب عمل شيء بشأنها(أي المخاطر التي لا يمكن الاحتفاظ بها)، فإن معرفة ما إذا كان احتمال حدوث الخسارة ضعيف أم معتدلا أم مرتفعا جدا يمكن أن تساعد مدير المخاطر في تقرير ما يجب عمله بشأن مخاطرة معينة[1]

و القاعدة الثانية لإدارة المخاطر" فكر في الإحتمالات" تشير إلى أن إحتمال حدوث الخسارة قد يكون عاملا مهما في تقرير ما يجب عمله حيال مخاطرة معينة ولكن أي المخاطر؟.منطقيا إستخدام الإحتمالات في إتخاذ قرارات إدارة المخاطر مقصور على تلك المواقف التي لا تتعارض فيها القرارات المراد دراستها مع القاعدة الأولى لإدارة المخاطر وهي تلك :"لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته".

تفرض هذه القاعدة على مدير المخاطر أن لا يهمل الأخطار التي يكون احتمال وقوعها ضئيل جدا أو أن يأخذها في الحسبان لأنها إذا وقعت قد تحدث أضرار جسيمة بالمؤسسة مثال: إذا كان احتمال وقوع خسارة ما هو واحد في المليون فيمكن الاحتفاظ بالخطر إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوعه ضئيلة جدا ، أما إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن حدوثه جسيمة فيجب على مدير المخاطر آنذاك تحويل الخطر إلى جهة أقدر على مواجهته كالتأمين أو أسلوب منع الخسارة.

4- لا تجازف بالكثير مقابل القليل

توفر القاعدة الأولى توجيها فيما يتصل بالمخاطر التي ينبغي تحويلها (أي تلك المخاطر التي تنطوي على خسائر كارثية لا يمكن التقليل من الشدة المحتملة فيها)، أما القاعدة الثانية فتقدم توجيها بشأن المخاطر التي ينبغي عدم التأمين ضدها(وهي تكون احتمالية الخسارة مرتفعة جدا فيها) ومع

[1] عبدلي لطيفة ،المرجع نفسه ،ص36.

ذلك تظل فئة متبقية من المخاطر يلزم لها قاعدة أخرى، تقتضي القاعدة الأولى في جوهرها أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطرة والقيمة التي تعود على المحول.

ينبغي عدم الاحتفاظ المخاطر عندما تكون الخسارة المحتملة كبيرة بالنسبة للأقساط الموفرة من خلال الإحتفاظ (القليل). من ناحية أخرى في بعض الأحيان يكون القسط المطلوب للتأمين ضد المخاطرة مرتفعا بدرجة لا تتناسب مع المخاطرة المحولة في هذه الحالات تمثل الأقساط الكثير فيها تمثل الخسارة المحتملة القليل.

ورغم أن قاعدة" لا تخاطر بأكثر مما تستطيع تحمل الخسارة" تفرض مستوى أقصى على المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها، إلا أن قاعدة" لاتخاطر بالكثير مقابل القليل" تقترح أن بعض المخاطر الأدنى من مستوى الإحتفاظ الأقصى هذا لا ينبغي أن تحول أيضا، ويجب أن يكون مستوى الاحتفاظ الأقصى واحد لكل المخاطر حيث يتم تحديد المستوى الفعلي للاحتفاظ لكل مخاطرة على أساس التكلفة والعائد.[1]

الفرع الثالث: وسائل إدارة المخاطر

إن الخصائص الرئيسية للخطر تحدد وسيلة التعامل معه، حيث أن هناك العديد من الوسائل التي تستخدمها إدارة الخطر، وعند إختيار الوسيلة المناسبة، لابد من تحليل تكلفة الوسيلة والعائد المتوقع منها ومن هذه الوسائل:

أولا: تجنب المخاطر

قد تكون وسيلة تجنب احتمال حدوث الخسارة في بعض الحالات هي أفضل وسيلة للتعامل مع الأشياء المعرضة للخسائر، أي تخفيض فرصة حدوث الخسارة، مثل عدم إدخال منتج جديد أو التوقف عن إنتاج منتج قديم، أو التخلص من بعض خطوط الإنتاج ، أو اختيار موقع لعمل المنشاة بعيدا عن مسببات الخسائر.

[1] عبدلي لطيفة، المرجع نفسه ،ص37.

ولكن هناك بعض المخاطر التي لا يمكن تجنبها مثل: خطر التعرض للإفلاس، وخطر خسارة قضية ما في المحكمة، وخطر الوفاة المبكر، بمعنى أنه لا يمكن تجنب خطر التعرض للخسائر، ولكن يمكن تخفيضه؛[1]

ثانيا: منع حدوث الخسارة

إن النجاح في منع حدوث الخسائر يؤدي إلى تخفيض درجة تكرار الخسارة وعليه فيمكن إستخدام هذه الوسيلة، طالما أن العوائد منها تفوق تكاليف تطبيقها، لذا ولما كان الهدف من هذه الوسيلة هو تخفيض أو منع حدوث وفيات، أو جرح للعاملين، تقوم الشركات الكبيرة بتعيين مهندسين للمراقبة، ليقومو بتحديد مصادر الخسائر، أو التعرض للجروح، ووضع إجراءات لمنع وقوعها .

ثالثا: تخفيض الخسارة وتحمل الخسارة من قبل المعرض لها

يشير أسلوب تخفيض الخسارة إلى الإجراءات التي تعمل على تخفيض حدة الخسارة بعد وقوعها أي أن هذا الأسلوب يهدف إلى تخفيض تأثير الخسارة على المنشأة.

أما الوسيلة الثانية فتعني هذا البديل أن يتحمل نتيجة وعواقب الخسارة الجهة المعرضة لها، لأن افتراض وجود الخطر يعني بالضرورة أن هناك خسائر يحتمل أن تقع، نتيجة وجود ذلك الخطر،فمن يقبل أن يدخل في مشروع خطر، عليه تحمل الخسارة الناتجة عنه.[2]

رابعا: تمويل المخاطر وتحويل الخطر بطريقة غير التأمين

يحدد نظام تمويل المخاطر متى يتم دفع تكلفة الخسائر، ومن سيتحملها وتحويل الخطر بطريقة غير التأمين ذلك عندما يكون الطرف الأصلي المعرض للخسائر قادرا على إيجاد طرف آخر بديل عنه ليتحمل الخسائر، وتحمل المخاطر هي إحدى مظاهر كافة عمليات التأمين، لأن عدم التأكد بالنسبة لمن يستحمل الخسائر عند وقوعها، سيتم تحويله من قبل الأفراد والمنشآت إلى شركة التأمين.

[1] محمد هشام جبر، المرجع نفسه، ص26.

[2] محمد هشام جبر ،المرجع نفسه، ص27.

كما يمكن استخدام التحوطHedging كوسيلة لتحويل الخطر بدلا من التأمين، حيث تقوم المنشأة بشراء عقد مستقبلي للتحوط ضد مخاطر تغير أسعار الصرف مثلا، أو تغير أسعار الفوائد، وبالتالي تحمي نفسها من مخاطر هذا التغيير، وتنقل هذا الخطر إلى طرف آخر، وهو الطرف الثاني في العقد المستقبلي.[1]

خامسا: التأمين

يستخدم التأمين التجاري في برنامج إدارة الخطر، ويعتبر التأمين من وجهة نظر مدير المخاطر عقد لتحويل الخطر، أما من وجهة نظر المجتمع، فيعتبر التأمين أكثر من فكرة تحويل الخطر إنما هو تخفيض للمخاطر، لأنه يعمل على تجميع أخطار متعددة تسمح بالتنبؤ بالخسائر المتوقعة بصورة أفضل.

وهناك تأمين ذاتي يتضمن عمل ترتيبات مالية كافية بصورة مسبقة، لتساهم في تغطية الخسائر في حالة حدوثها، ويرى ريجدا أن التأمين الذاتي اسم خاطئ لأنه ليس تأمينا من الناحية الفنية، ولا يتم نقل خطر معين إلى مؤمن ما، إنما هو شكل خاص من الاحتفاظ المدروس، والذي يتم فيه احتفاظ المنشأة بجزء أو بكل تعرض لخسارة معينة، وعليه يرى "ريجدا"أن الاسم الأفضل للتأمين الذاتي هو تمويل ذاتي الذي يعبر بشكل أفضل عن فكرة أن تمويل الخسائر يتم عن طريق المنشأة.[2]

المطلب الثاني: دور إدارة المخاطر في شركات التأمين والعوامل المؤثرة

[1] المرجع نفسه، ص28.

[2] محمد هشام جبر، المرجع نفسه، ص28.

تقوم إدارة المخاطر بدور فعال في مواجهة المخاطر التي تواجهها شركات التأمين وكذلك التي تواجه المؤمن لهم من خلال السياسة التي تنتهجها لتحديد المخاطر وكيفية التعامل معها.

الفرع الأول: دور إدارة المخاطر للعميل ولشركة التأمين

يتمثل دور إدارة المخاطر للعميل وشركة التأمين في:

أولا: بالنسبة لعميل شركة التأمين

وتتمثل في:

1-دراسة الأخطار التي يتعرض لها العميل، حيث تقوم هذه الإدارة باكتشاف الأخطار المختلفة التي يتعرض لها العميل، ثم تصنيف وفرز هذه الأخطار لتحديد الأخطار القابلة للتأمين منها والأخطار غير القابلة للتأمين، وتوجيهه إلى أنسب السياسات والوسائل لمواجهة هذه الأخطار، إذ يقع على إدارة المخاطر عبء إرشاد العميل إلى أنسب سياسة يمكن إتباعها لمواجهة الأخطار التي يتعرض لها، وبصفة خاصة الأخطار غير القابلة للتأمين والتي يترتب عليها خسائر غير مرضية.

2-إعداد دليل علمي لأخطار العميل، وفي هذا الدليل يحدد الأخطار التي يتعرض لها العميل ومسبباتها سواء كانت مسببات طبيعية أو مسببات شخصية، وكذا تحديد الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن تحقق ظواهر الخطر المختلفة؛

3-القيام بدور المعاينة ودراسة الأخطار المراد التأمين عليها من جانب العميل، وتحديد درجة خطورتها واتخاذ القرار المناسب بالنسبة للتأمين عليها، وإرشاد العميل إلى وسائل الوقاية والمنع لتخفيض درجة خطورة هذه الأخطار؛

4-إرشاد العميل إلى كيفية الحصول على الخصومات الممنوحة على القسط والناشئة عن كون أخطاره القابلة للتأمين من الأخطار الجيدة؛

5-تلعب إدارة المخاطر دورا ملموسا بالنسبة للتأمينات الإجبارية المفروضة على العميل، وذلك من خلال دراسة هذه التأمينات وتحديد نواحي القصور فيها وطرق معالجتها(التأمينات الاجتماعية على العاملين، تأمينات المسؤولية المدنية).[1]

ثانيا: بالنسبة لشركة التأمين

1-تركيب محفظة الشركة وطبيعتها من حيث أنواع التأمين المختلفة والمكونة لها من حيث حجمها وتجانس التغطيات في كل نوع، وبهذا تتدخل إدارة الخطر لتحديد سياسة الإكتتاب المباشرة في الشركة؛

2-تقييم الأخطار المقبولة بناءا على أسس فنية دقيقة لأن هذه العملية ترتبط وبشكل مباشر مع مستويات القرار المالي المترتب عنه تحديد إلتزامات كل من شركة التأمين وإعادة التأمين؛

3-مراجعة تقديرات شركة التأمين فيما يخص المخصصات التقنية والتأكد من مدى كفايتها لمقابلة الإلتزامات المستقبلية؛ كل هذا باستخدام الأدوات العلمية والخبرات الفعلية في التحليل؛

4-مساعدة إدارة الإستثمار بشركات التأمين على تكوين محفظة الاستثمارات الخاصة بها على ضوء القواعد الفنية والقانونية للإستثمار ، بالإضافة إلى دراسة هياكل الإستثمار الموجودة بالشركة ومحاولة تقييمها لمعرفة جوانب النقص فيها، وتحديد مدى كفاءتها بهدف إقتراح الحلول المناسبة في ظل الظروف الإقتصادية والإجتماعية السائدة في البلاد والمساهمة في تنفيذ هذه الحلول.

ولكي تحقق إدارة المخاطر الأدوار الموكلة إليها في شركة التأمين فإنه يتطلب منها أن تتوفر على الكفاءات والخبرات الفنية التالية :

- خبرات فنية بغرض اكتشاف الأخطار ومسبباتها والعوامل المساعدة لها ونتائج تحققها؛
- خبرات فنية في وسائل الوقاية والمنع؛
- خبرات فنية في سياسات إدارة المخاطر وتكلفة كل منها والمقارنة بينها وأسلوب تطبيقها؛

[1] لفتاحة سعاد، المرجع نفسه ،ص 86.

- خبرات قانونية لتوضيح النواحي القانونية بالنسبة للعميل سواء المتعلقة بعقد التأمين أو التأمينات الإجبارية أو الأخطار غير القابلة للتأمين.[1]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على نشاط شركات التأمين

وهي نوعان: عوامل مؤثرة إيجابا وعوامل مؤثرة سلبا

أولا: العوامل المطورة لنشاط شركات التأمين

وتتمثل في:

1-المواد المؤمنة: ينمو قطاع التأمين في البلدان الغنية التي تجبر على تأمين ممتلكاتها كالتراث الأكثر أهمية والاستثمارات الأكثر نموا، المداخيل المتوسطة الأكثر ارتفاعا للاحتفاظ كذلك لمستوى المعيشي أدى إلى اختلاف المواد التأمينية من بلد لآخر؛

2-القدرة الشرائية للمستهلك؛

3-نقص أو زيادة كثافة الطرق البديلة لتغطية المخاطر لدى التأمين؛

4-تطور البنية التحتية؛

5-زيادة أو نقص ثبات الاستقرار النقدي؛

6-دورات تسعير لبعض المخاطر.[2]

ثانيا: العوامل المعيقة لقطاع شركات التأمين

وتتمثل في:

1-انخفاض حجم الأقساط؛

2-انخفاض عائد الاستثمار ؛

[1] لفتاحة سعاد ،المرجع نفسه ،ص88

[2] شيخ كريمة، إشكالية **تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسويق دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة دكتوراة، التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص37.

3-زيادة المطالبات الناتجة عن الأخطار المعنوية Moral Risk؛

4-تراجع أسعار أسهم شركات التأمين في البورصة بسبب تزعزع ثقة المستثمرين بالأسهم المتداولة بشكل عام؛

-5ارتفاع أسعار إعادة التأمين نتيجة تناقص الطاقة الإكتتابية المتوافرة في أسواق إعادة التأمين بسبب تراجع قيمة أصول شركات الإعادة العالمية ونتيجة لتردد شركات الإعادة في تغطية أخطار إعادة التأمين يتم وفقا للنتائج المحققة في كل حالة على حده مع الأخذ في الاعتبار أن التغيير الأساسي الذي طرأ على عملية تجديد اتفاقيات الإعادة هو:

- خفض مستوى عمولات الإسناد على إتفاقيات الإعادة النسبية؛
- رفع مستوى الاحتفاظ عند تجديد إتفاقيات تجاوز الخسارة.

و هناك من يقسم العوامل المعيقة لقطاع التأمين إلى قسمين عوامل داخلية بالنسبة للمستهلك مثل العادات وتدني الثقافة؛ إنخفاض القدرة الشرائية.وعوامل خارجية عن المستهلك مثل صورة العلامة التجارية لشركات التأمين؛سياسة تخفيض الرسوم؛إجراءات التعويض.[1]

[1] شيخ كريمة، المرجع نفسه ،ص38

خلاصة الفصل الثاني

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن الخطر يمثل الخسارة التي قد تصيب الفرد سواء في شخصه أو ممتلكاته مما أدى إلى لجوءه إلى شركات التأمين لتغطية هذا الخطر ومواجهته بعدة طرق، من بينها إدارة المخاطر التي تعد من الإدارات ذات الأهمية الكبرى والأداة الوحيدة التي تكفل المؤسسة عنصر البقاء والاستمرار والتطور المتواصل، من خلال فتح الطريق أمامها لكي تبصر ما يخفيه المستقبل من أحداث.

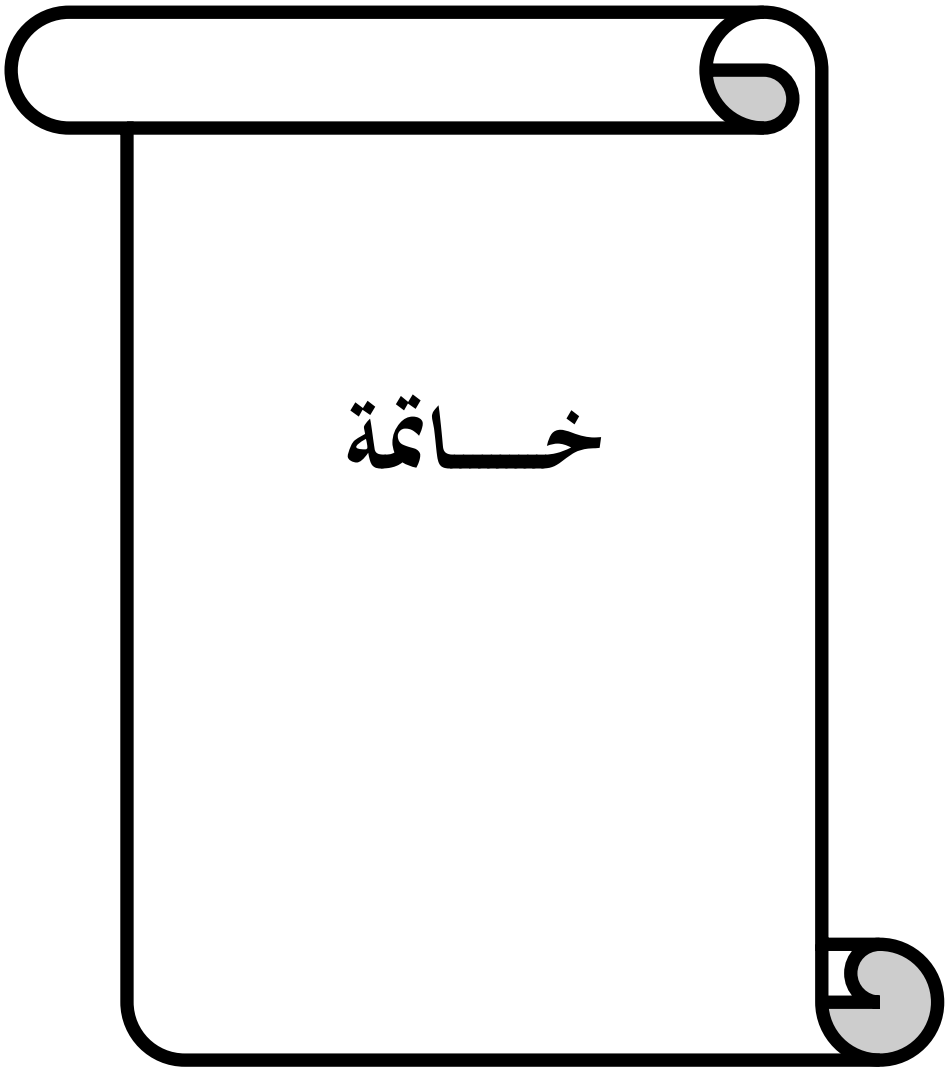
خـــاتمة

خاتمة :

تعد شركات التأمين بمثابة الضمان للمشاريع الاقتصادية وذلك نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في تطوير الاقتصاد الوطني، حيث تقوم بحماية الأفراد والمنشآت من المخاطر المختلفة التي تهددهم، وكذلك تمويل المشاريع وتطوير الاستثمار عن طريق الأموال المجمعة لديها، حيث أصبحت تعد وسيلة أمان يعتمد عليها المؤمن لهم للتقليل من الخطر الذي قد يصيب أنفسهم أو ممتلكاتهم.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية الفاعلة في أي اقتصاد وطني نظرا لما تقوم به من استراتيجيات لتطويره؛
- لشركات التأمين دور فعال من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الاجتماعية فهي بمثابة الوسيلة المثلى لحماية الأفراد وممتلكاتهم عند تعرضهم للخطر؛
- تعد من القطاعات الجاذبة للمدخرات من خلال ما تملكه من أدوات ادخارية مهمة تتمثل في وثائق التأمين على الحياة والمشاركة في الأرباح وغيرها من البرامج؛
- بإمكان شركات التأمين تجنب المخاطر وبعض الأزمات المالية المفاجئة من خلال إدارة المخاطر؛
- المساهمة في تخفيض نسبة البطالة من خلال خلق فرص عمل.

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتواصل إليها نحاول اقتراح بعض التوصيات التي قد تساهم في مواجهة المخاطر التي تعرقل نشاط شركات التأمين وتطوير الاستثمار:

- ضرورة تمويل المشاريع الاستثمارية وتطويرها باعتبارها وسيلة لتمويل شركات التأمين وكذلك تغطية الخسائر الناجمة عن عجز النشاط التأميني؛
- تسهيل النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها شركات التأمين والتقليل من القيود التي تفرضها الدولة؛
- توجيه أموال شركات التأمين إلى المشروعات الصناعية لزيادة معدل النمو الاقتصادي؛
- ضرورة الاعتماد على إستراتيجية فعالة لإدارة المخاطر الاستثمارية.

قائمة المصادر

و المراجع

الكتب :

1 -ممدوح حمزة أحمد، ناهد عبد الحميد،ادارة الخطر والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة،2003؛

2 -محمد هشام حير، إدارة الخطر والتأمين، جامعة بيرزيت، رام الله-فلسطين-، 2012.

المذكرات :

1 -معوش محمد الأمين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية، مذكرة ماجستير تخصص إقتصاديات التأمين، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 2013،01-2014؛

2 -حدباوي أسماء،الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات، مذكرة ماجستير. تخصص علوم إقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،2011-2012؛

3 –بناي مصطفى،واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الإقتصادية والمتغيرات الدولية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2013،03-2014؛

4 -مدفوني وحيدة،واقع وأهمية إعادة التأمين في مواجهة إلتزامات شركات التأمين، مذكرة مكملة ضمن نيل شهادة ماسترأكاديمي، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2014-2015؛

5 -طبايبية سليمة ،دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1،2013،2014؛

6-بلجودي نورة،إستراتيجيةإدارة المخاطر في شركات التأمين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترأكاديمي في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، 2014-2014؛

7-قراش دوداح،شركات التأمين في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر2008،01-2009؛

8-بالي مصعب،مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الجزائري،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح،ورقلة،2017-2018؛

9- محمد الماحي صالح أحمد، تسوية منازعات الإستثمار، بحثدرجة الماجستير في القانون الخاص، قسم القانون ،كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان، 1440هـ؛

10-محمد عبد الحميد عبد الحي، إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإقتصاد ، جامعة حلب، 1435هـ-2014؛

11 -عبدلي لطيفة، دور مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2011-2012؛

12 -شيخ كريمة، إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسويق دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة دكتوراة، التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010؛

13-لفتاحة سعاد، إدارة المخاطر الإستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاء ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات التأمين ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف 1،2014،2015.

المراسيم :

1-المادة203 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23شعبان من عام 1415 الموافق ل25يناير سنة 1995، المتعلق بالتأمينات.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13-1995؛

2 -المادة 24 من القانون رقم 06-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07، المؤرخ في 25 يناير 1995 والمتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطة الشعبية، عدد 15 مؤرخة في 12 مارس 2006.

المجلات :

1-ميادة رشيد كامل،الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، الكلية التقنية الإدارية ، قسم تقنيات المحاسبة، الجامعة التقنية الجنوبية(البصرة)،العدد29، أيلول 2016.

فهرس

العنوان	الصفحة
الشكر	04
الإهداء	06
المقدمة	13
الفصل الأول: الإطار النظري لشركات التأمين	16
المبحث الأول: مدخل لشركات التأمين	18
المطلب الأول: تعريف شركات التأمين وخصائصها	18
الفرع الأول: تعريف شركات التأمين	18
الفرع الثاني: خصائص شركات التأمين	19
الفرع الثالث: أهداف شركات التأمين	23
المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين، شروطها ووظائفها	24
الفرع الأول: أنواع شركات التأمين	24
الفرع الثاني: شروط شركات التأمين في تعاملها مع المؤمن لهم	27
الفرع الثالث: وظائف شركات التأمين	30
المبحث الثاني: مصادر أموال شركات التأمين وآثارها على الاقتصاد	34
المطلب الأول: مصادر أموال شركات التأمين	34
الفرع الأول: أموال وحقوق المساهمين	34
الفرع الثاني: أموال وحقوق حملة الوثائق	34
المطلب الثاني: آثار شركات التأمين على الاقتصاد	37
الفرع الأول: قنوات التأثير الاقتصادية للتأمين	37
الفرع الثاني : قنوات التأثير الاجتماعية للتأمين	37
الفصل الثاني: سياسة شركات التأمين في مواجهة المخاطر الاستثمارية	41
المبحث الأول: واقع شركات التأمين في تنمية الاستثمار	43
المطلب الأول: معالم الاستثمار في شركات التأمين	43
الفرع الأول: أهمية الاستثمار	44

الفرع الثاني: مميزات الاستثمار	47
الفرع الثالث: مجالات الاستثمار	49
الفرع الرابع: مبادئ الاستثمار وأدواته	50
المطلب الثاني: سياسة الاستثمار المنتهجة والعوامل المؤثرة	54
الفرع الأول: سياسة الاستثمار لشركات التأمين	54
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على السياسة المنتهجة	56
المبحث الثاني: المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وادارتها	58
المطلب الأول: المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين	58
الفرع الأول: تعريف ادارة المخاطر وأهدافها	58
الفرع الثاني: أدوات وقواعد ادارة المخاطر	60
الفرع الثالث: وسائل ادارة المخاطر	64
المطلب الثاني: دور ادارة المخاطر في شركات التأمين والعوامل المؤثرة	67
الفرع الأول: دور ادارة المخاطر للعميل ولشركة التأمين	67
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على نشاط شركات التامين	69
خاتمة	*73*

.

ملخص

الملخص

تعتبر شركات التأمين عنصرا هاما وفعالا في الحياة الإقتصادية والإجتماعية بإعتبارها الوسيلة المثلى لحماية الأفراد وممتلكاتهم، كما أنها تقوم بدور مزدوج فهي تقدم خدمات تأمينية من جهة ومن جهة أخرى تلعب دورا من خلال نشاطها الإستثمار ي، ممـــا جعلها تكون عرضة للمخاطر، وعليه كان من الضروري أن تبنى أنظمة إستراتيجية لإدارة المخاطر وكيفية العمل بها لضمان البقاء والإستمرارية في ظل ظروف البيئة المتغيرة.

الكلمات المفتاحية

شركات التأمين، الإستثمار ، المخاطر الإستثمارية ، إدارة المخاطر.

Resume

Les compagnies d’ assurance sont un élément important et efficace de la vie économique et sociale car elles sont le meilleur moyen de protéger les individus et leurs biens , et elles jouent un double rôle puisqu’ elles fournissent des services d’ assurance d’une part et d’ autre part qu’ elles jouent un rôle a travers leur activité d’ investissement, ce qui les rendait vulnérables aux risques, et il était donc nécessaire d’adopter systèmes de gestion stratégique des risque et comment travailler avec eux pour assurer la survie et la continuité a la lumière des conditions environnementales changeantes .

Les mots clés

Les compagnies d’assurance, Investissement, Risque d’investissement, Gestion des risques